

هذه النسخة المعدلة من مذكرة معلومات صندوق الشامل للأسهم التي تعكس التغييرات التالية (تغيير في مجلس إدارة الصندوق بتعيين الأستاذ/علي مفرح الزهراني رئيساً للمجلس بدلاً عن الأستاذ/ابراهيم العبود) حسب خطابنا المرسل إلى هيئة السوق المالية بتاريخ 2020/08/18م

اسم الصندوق

صندوق الشامل للأسهم

Comprehensive Equity Fund

نوع الصندوق:

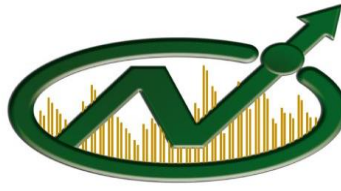
صندوق إستثماري في الأسهم المدرجة - طرح عام - مفتوح

مدير الصندوق:

شركة مجموعة النفيعي للاستثمار

المحتويات:

مذكرة المعلومات



مذكرة المعلومات

اسم الصندوق:

صندوق الشامل للأسهم

(المتوافق مع معايير اللجنة الشرعية)

Comprehensive Equity Fund Sharia Compliant™

صندوق أسهم عام مفتوح متوافق مع ضوابط الهيئة الشرعية المعينة للصندوق

إسم مدير الصندوق

شركة مجموعة النفيعي للإستثمار

إسم امين الحفظ

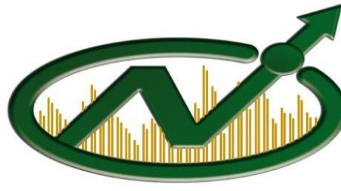
شركة: الخير كابييتال السعودية

صدرت مذكرة المعلومات بتاريخ 2015/4/15م و تم تحديثها بتاريخ 2020/08/20م

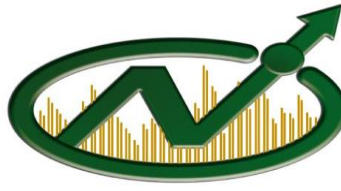
جميع محتويات مذكرة المعلومات الخاصة بصندوق الشامل للأسهم خاضعة لأحكام لائحة صناديق الإستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية،

ننصح المستثمرين بقراءة محتويات مذكرة المعلومات و فهمها , وفي حال تعذر فهم محتويات مذكرة المعلومات، ننصح بالأخذ بمشورة مستشار مهني.

إشعار هام

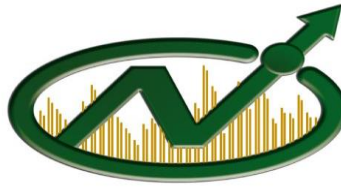


- روجعت مذكرة المعلومات من قبل مجلس إدارة الصندوق و تمت الموافقة عليها. ويتحمل مدير الصندوق و أعضاء مجلس إدارة الصندوق مجتمعين و منفردين كامل المسؤولية عن دقة و إكتمال المعلومات الواردة في مذكرة المعلومات. كما يقر ويؤكد أعضاء مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بصحة و إكتمال المعلومات الواردة في مذكرة المعلومات. كما يقرون و يؤكدون على أن المعلومات و البيانات الواردة في مذكرة المعلومات غير مضللة".
- وافقت هيئة السوق المالية على تأسيس صندوق الإستثمار وطرح وحداته. لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن محتويات مذكرة المعلومات، و لا تعطي أي تأكيد يتعلق بدقتها أو إكتمالها، وتخلى نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت، ومن أي خسارة تنتج عما ورد في مذكرة المعلومات أو عن الإعتماد على أي جزء منها. و لا تعطي هيئة السوق المالية أي توصية بشأن جدوى الإستثمار في الصندوق من عدمه و لا تعني موافقتها على تأسيس الصندوق توصيتها بالإستثمار فيه أو تأكيد صحة المعلومات الواردة في الشروط و الأحكام و مذكرة المعلومات، و تؤكد على أن قرار الإستثمار في الصندوق يعود للمستثمر أو من يمثله".
- تم إعتماد صندوق الشامل للأسهم على أنه صندوق إستثمار متوافق مع المعايير الشرعية المجازة من لجنة الرقابة الشرعية المعنية لصندوق الإستثمار".

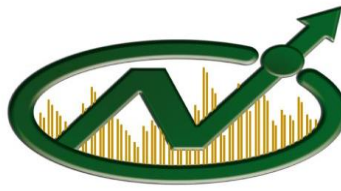


قائمة المحتويات:

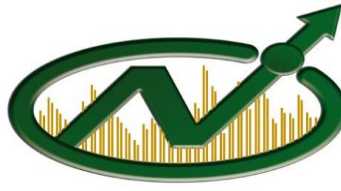
1. صندوق الإستثمار
2. سياسات الإستثمار و ممارساته
3. المخاطر الرئيسة للإستثمار في الصندوق
4. معلومات عامة
5. مقابل الخدمات و العمولات و الأتعاب
6. التقويم و التسعير
7. التعامل
8. خصائص الوحدات
9. المحاسبة و تقديم التقارير
10. مجلس ادارة الصندوق
11. لجنة الرقابة الشرعية
12. مدير الصندوق
13. أمين الحفظ
14. مستشار الإستثمار
15. الموزع
16. المحاسب القانوني
17. معلومات اخرى
18. معلومات إضافية

**قائمة المصطلحات :**

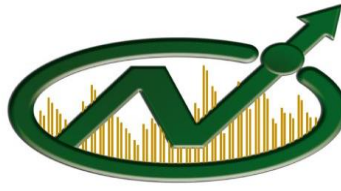
صندوق الشامل للأسهم، "الصندوق"، هو برنامج إستثمار جماعي مفتوح للمشاركة، تم تأسيسه كترتيب تعاقدى بين مدير الصندوق والمستثمرين.	الصندوق
برنامج إستثمار جماعي برأس مال متغير، يقوم بإصدار وحدات جديدة أو يسترد وحدات قائمة في أي وقت وفقاً لشروطه وأحكامه. ويمكن للمستثمر شراء وحدات الصندوق أو إستردادها مباشرة من الصندوق من خلال مدير الصندوق.	صندوق إستثمار مفتوح
شركة مجموعة النفيعة للإستثمار، سجل تجاري 4030182674 و يقع مقرها في مركز بن حمران ، شارع التحلية، جدة 21484 ص ب 17381.	مدير الصندوق
شركة الخير كابييتال السعودية، ترخيص رقم 08120-37. ويقع مقرها في الرياض، طريق الملك عبد العزيز، مدارات تاورز، الدور الخامس، ص ب 69410 الرياض 11547	أمين الحفظ
إتفاقية الإشتراك في صندوق الشامل للأسهم و أي معلومات أخرى ذات علاقة يوافق عليها المستثمر بغرض المشاركة في وحدات الصندوق بعد موافقة مدير الصندوق.	طلب الإشتراك
هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.	الهيئة
تشمل جميع أصول الصندوق بما في ذلك الإستثمارات التي تم الدخول فيها والأموال النقدية بانتظار الإستثمار.	أصول المحفظة
الإصدارات أو الإكتتابات الأولية العامة للأسهم العادية للشركات التي يتم طرحها طرْحاً عاماً للإكتتاب لأول مرة في السوق الأولية.	الطروحات الأولية
السوق التي يتم فيه تداول الأوراق المالية بما في ذلك الأسهم والسندات.	الأسواق المالية
هي السوق التي يتم فيها طرح الأوراق المالية للشركات للمرة الأولى. والتي يتم فيها شراء الأوراق المالية طرْحاً عاماً من المصدر أو متعهد التغطية.	السوق الأولية
هي السوق التي يتم فيها إدراج الأوراق المالية للشركات بعد مرحلة الطرح الأولى. ويتم فيها شراء الأوراق المالية للشركات من مستثمر آخر عوضاً عن المصدر.	السوق الثانوية
هي الأسواق التي تمر بمرحلة التطور والنمو من حيث الحجم و النشاط و جودة الأدوات ولكنها لم تصل بعد لمرحلة النضج الكامل.	الأسواق المالية الناشئة
عرض الشركة على المؤسسات المكتتبه لمعرفة حجم الطلب على الأسهم المطروحة من هذه المؤسسات، وبناءً عليه يتم تحديد سعر الإكتتاب.	بناء سجل الأوامر
تاريخ السريان الذي يبدأ فيه الصندوق عملياته، وهو اليوم الذي يعقب تاريخ إغلاق فترة الطرح الأولى لوحدات الصندوق. أو أي تاريخ آخر يقرره مدير الصندوق.	تاريخ التشغيل
تاريخ إغلاق المشاركة في وحدات الصندوق خلال فترة الطرح الأولى لوحداته. أو أي تاريخ آخر قرره مدير الصندوق.	تاريخ الإغلاق
يقصد بها العمليات الإستثمارية التي ينفذها مدير الصندوق في إطار إستراتيجية الإستثمار لتحقيق أهداف الصندوق.	العمليات
أي يوم عمل (من الأحد إلي الخميس) بإستثناء أيام العطل الرسمية للمملكة العربية السعودية، سواء خلال فترة الطرح الأولى، أو بعد بدء تشغيل الصندوق.	يوم الإشتراك
أي يوم عمل (الأحد إلي الخميس) بإستثناء أيام العطل الرسمية بالبنوك السعودية و شركة السوق المالية (تداول) في المملكة العربية السعودية.	يوم العمل



تاريخ/ يوم التقييم	يقصد به أي يوم عمل يتم فيه تحديد صافي قيمة الأصول وحساب صافي قيمة الأصول للوحدة في صندوق الشامل للأسهم.
صافي قيمة الأصول	صافي قيمة أصول الصندوق حسبما هو مبين في القسم المسعى "تقييم أصول الصندوق".
حملة الوحدات	حملة وحدات صندوق الشامل للأسهم والمشركون فيه وفقاً للشروط والأحكام.
الوحدات	وحدات مشاركة قياسية إستثمارية، وتمثل مشاركة نسبية حقيقية في أصول الصندوق.
التحليل الكمي	تحليل المؤشرات المالية للشركة، مثل نسب الربحية والسيولة والديون وهي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام الأموال وإدارتها وقدرتها على تحقيق الأرباح.
التحليل النوعي	تحليل المؤشرات غيرالمالية مثل كفاءة إدارة الشركة، وحجم المنافسة والإوضاع الإقتصادية.
الشروط والأحكام	الشروط والأحكام التي يتم بموجبها عمل الصندوق وتنظيم العلاقة بين مدير الصندوق والمشاركين فيه.
المستثمرون المشاركون	حملة وحدات صندوق الشامل للأسهم المشاركون فيه لغرض الإستثمار.
المعايير الشرعية	الأحكام والضوابط الشرعية المعتمدة من اللجنة الشرعية لإستثمارات الصندوق والموضحة في الملحق رقم (2).
أدوات أسواق النقد / معاملات قصيرة الأجل	المراجحات وعقود تمويل التجارة، والتي تتسم بسيولتها العالية وقلة المخاطر.
الظروف الإستثنائية	حالة الأزمات الإقتصادية الحادة وإضطرابات أسواق المال التي تترافق مع هبوط حاد في أسعار الأوراق المالية والأصول الأخرى
مجلس الإدارة	هو مجلس إدارة الصندوق الذي يتولى الإشراف على الأمور الإدارية والرقابية المتعلقة بالصندوق، ويتكون من الرئيس و عضوين تم تسميتهم في الشروط والأحكام.
اللائحة، لائحة صناديق الإستثمار	لائحة صناديق الإستثمار الصادرة في تاريخ 1427/12/03 هـ الموافق 2006/12/24 م من مجلس هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، والتي يخضع الصندوق لأحكامها.
عضو غير مستقل	عضو مجلس إدارة صندوق يكون موظفاً أو عضو مجلس إدارة لدى مدير الصندوق أو أي تابع له أو أي مدير صندوق من الباطن أو أمين حفظ الصندوق، أو لديه عمل جوهري أو علاقة تعاقدية مع مدير الصندوق أو أي مدير صندوق من الباطن أو أمين حفظ ذلك الصندوق.
عضو مستقل	عضو مجلس إدارة صندوق لا يكون موظفاً أو عضو مجلس إدارة لدى مدير الصندوق أو أي تابع له أو أي مدير صندوق من الباطن أو أمين حفظ الصندوق، وليس لديه عمل جوهري أو علاقة تعاقدية مع مدير الصندوق أو أي مدير صندوق من الباطن أو أمين حفظ ذلك الصندوق، وينطبق عليه تعريف عضو مجلس إدارة مستقل حسب قائمة المصطلحات الواردة في لوائح هيئة السوق المالية.
الإدارة النشطة	هي التي تركز على مبدأ تبديل المراكز الإستثمارية لإستثمارات الصندوق وفق سبل المسح الأولي للإختيار و التقييم النهائي والدوري للإستثمارات.
عمليات المسح الأولي	عمليات حصر وتصنيف الشركات المتوافقة، وأخذ حركة الأسهم خلال الفترة الأولى من الإدراج بالإعتبار، و مقارنة مؤشراتها المالية بمؤشرات القطاع و السوق.
صندوق عقاري متداول REIT	صندوق عقاري مطروح طرحاً عاماً تتداول وحداته في السوق، و يهدف الي الإستثمار في عقارات مطورة تطويراً انشائياً، قابلة لتحقيق دخل دوري تأجيري و توزيعات دورية محددة.
السوق الموازية (سوق	هي السوق التي تتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها و قبول إدراجها بموجب القواعد الصادرة عن مجلس



هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 3-151-2016 وتاريخ 1438/3/22 هـ الموافق 2016/12/21 م، بناء على نظام السوق المالية رقم م/30 وتاريخ 1424/6/2 هـ.	(نمو)
هي أداة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية تقوم بإصدارها إحدى المؤسسات أو البنوك الدولية مقابل الاحتفاظ بغطاء مالي يقابلها من الأسهم المحلية للبلد المصدرة.	شهادة إيداع
تحليل يعتمد على متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي حيث يقوم فريق المحللين لدى مدير الصندوق بتباحث الصورة الاقتصادية العامة وكيف يمكن أن تنعكس سلباً أو إيجاباً على قطاعات محددة في السوق أو شركات محددة مما ينتج عنه اختيارات محددة للقطاعات أو الشركات. ومن ثم يقوم مدير الصندوق بعمل تحليل شامل للشركات يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية لها واختبار هذه التوقعات تحت ظروف اقتصادية مختلفة لضمان دقة التوقعات ومعرفة كافة الاحتمالات	تحليل رأسي
هي عملية تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية، وذلك بهدف التنبؤ بربحية المنشأة المستقبلية، والتعرف على حجم المخاطر المستقبلية. وتمثل تلك المعلومات الأساس في تحديد سعر السهم الخاص بالمنشأة الاقتصادية.	تحليل أساسي
المملكة العربية السعودية	المملكة
لغرض هذه المذكرة المقصود بها الدول التالية: المملكة العربية السعودية الإمارات والكويت وعمان والبحرين والأردن ومصر وتونس والمغرب	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



مذكرة المعلومات

(1) صندوق الإستثمار:

(أ) : إسم الصندوق:

صندوق الشامل للأسهم "المتوافق مع المعايير الشرعية".

(ب) : تاريخ إصدار الشروط و الأحكام و آخر تحديث لها (إن وجد).

صدرت شروط وأحكام الصندوق في 1436/6/26 هـ الموافق 2015/4/15 م. و تم تحديثها بتاريخ 2020/08/20 م

(ج) : تاريخ موافقة هيئة السوق المالية السعودية على تأسيس الصندوق و طرح وحداته.

تمت موافقة هيئة السوق المالية على تأسيس الصندوق و طرح وحداته، بتاريخ 1436/06/26 هـ الموافق 2015/4/15 م.

(د) : مدة الصندوق و تاريخ استحقاقه

صندوق الشامل للأسهم هو صندوق مفتوح غير محدد المدة، و لا يوجد تاريخ استحقاق للصندوق.

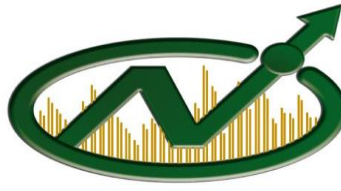
(هـ) : عملة الصندوق

عملة الصندوق هي الريال السعودي و التي تقوم اصول الصندوق بها، و لن يتم قبول أي اشتراك بعملة اخرى غير الريال السعودي.

(2) سياسات الإستثمار وممارساته:

(أ) الأهداف الإستثمارية للصندوق:

صندوق الشامل للأسهم، وهو صندوق استثماري مفتوح يهدف إلى تنمية رأس المال على المدى المتوسط والطويل وذلك من خلال الإستثمار في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية والطروحات الأولية في المملكة العربية السعودية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يتفق مع ضوابط الإستثمار الشرعية المعتمدة من الهيئة الشرعية للصندوق. ويجوز للصندوق الإستثمار في جميع قطاعات الأسواق المالية وكذلك الإستثمار في صناديق المراجعات و صناديق اسواق النقد و صناديق الصكوك و صناديق المتاجرة بالسلع و صناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، سواء المدارة من قبل مدير الصندوق أو غيره التي تستثمر في السوق المالية السعودية و المرخصه لها من هيئة السوق المالية أو/و بأسواق المال لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تخضع لإشراف هيئة رقابية تطابق معايير ومتطلبات تنظيمية مماثلة لتلك التي تطبقها الهيئة، والصكوك المصنفة كصكوك ذات درجة استثمارية حسب ما تحدده واحدة من ثلاث من وكالات التصنيف الائتماني الدولية والمصنفة بحد أدنى كالتالي: ستاندرد أند بوررBBB- / موديز / BBB3 فتحشBBB- /الصكوك الاستثمارية تعني أن المصدر لديه القدرة الكافية للوفاء بالتزاماته المالية، وسوف يتم إعادة استثمار الأرباح الرأسمالية والأرباح النقدية في الصندوق، وقد يتم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية، أو سيعاد استثمارها في صفقات مرابحة قصيرة الأجل بالريال السعودي مع البنوك السعودية تحت اشراف مؤسسة النقد العربي السعودي.

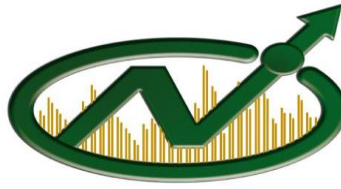


يقوم مدير الصندوق بإختيار البنوك المصدرة لأدوات أسواق النقد والمراجحات بناءً على التصنيف الائتماني بحد أدنى فئة (A) والصادر عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني ، بما يتوافق مع لائحة صناديق الاستثمار واللوائح التنظيمية. مؤشر الصندوق هو مؤشر آيدل ريتينغز للأسهم السعودية الشرعية IDEALRATINGS SAUDI SHARIAH INDEX - SIF يتم تزويد خدمة بيانات المؤشر من شركة آيدل ريتينغز ، ويمكن للمستثمرين متابعة أداء المؤشر بشكل ربع سنوي على الموقع الإلكتروني الخاص بمجموعة النفيعي للاستثمار.

(ب) أنواع الأوراق التي يستثمر الصندوق فيها بشكل أساسي:

1. يستهدف الصندوق الاستثمار في الأوراق المالية التالية ("الأوراق المالية المستهدفة")

- أ. أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.
- ب. الطروحات الأولية في الأسواق المالية.
- ج. حقوق الأولوية في السوق المالية السعودية الرئيسية والموازية ، والدخول في مزادات فترة الأسهم المتبقية خلال فترة طرح حقوق الأولوية.
- د. صناديق الاستثمار في الأسهم المدرجة وصناديق الطروحات الأولية في السوق المالية السعودية وأسواق المال لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتوافقة مع المعايير الشرعية وأهداف الصندوق الاستثمارية المطروحة طرحاً عاماً والمرخصة من قبل الهيئة أو جهة رقابية مماثلة.
- هـ. صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (REITs)
- و. صناديق أسواق النقد المطروحة طرحاً عاماً والمرخصة من قبل الهيئة أو جهة رقابية مماثلة المتوافقة مع أحكام الهيئة الشرعية للصندوق وفي صفقات المراجعة بالريال السعودي مع البنوك السعودية تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي وبنوك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقوم مدير الصندوق بإختيار البنوك المصدرة لأدوات أسواق النقد والمراجحات بناءً على التصنيف الائتماني بحد أدنى فئة (A) والصادر عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني ، وصناديق المراجحات، وصناديق المتاجرة بالسلع ، وصناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، والمدارة من قبل مدير الصندوق (وفي حال استثمار الصندوق في أي صندوق آخر من الصناديق المدارة من قبل مدير الصندوق، فإنه سيتم إعادة دفع رسوم الإدارة لتجنب ازدواج تقاضي الرسوم) أو غيره التي تستثمر في أسواق المال.
- ز. الصكوك كحد أقصى 40% من صافي قيمة أصول الصندوق. ويستهدف الصندوق الاستثمار بالصكوك المصنفة كصكوك ذات درجة استثمارية حسب ما تحدده واحدة من ثلاث من وكالات التصنيف الائتماني الدولية والمصنفة بحد أدنى كالتالي: ستاندرد آند بور -BBB- / موديز -BBB3 / فitch -BBB- / الصكوك الاستثمارية تعني أن المصدر لديه القدرة الكافية للوفاء بالتزاماته المالية، ونظراً لوجود عدد كبير من مجموعات إصدارات الصكوك / المصدرين التي ليس لها تصنيف إئتماني فسوف يعمل الصندوق على توظيف استثماراته في الصكوك الغير مصنفة بحد أعلى 25% من أصول الصندوق وفقاً لضوابط السياسة الداخلية المتبعة للمخاطر والتي يتم اختيارها على أساس التقييم الداخلي للمخاطر لمدير الصندوق على ان لا يزيد الاستثمار بالصكوك المصنفة والغير مصنفة عن 40% من صافي قيمة أصول الصندوق.



2. يجوز لمدير الصندوق تقليل الحد الأدنى للاستثمار في الأوراق المالية الواردة في الفقرات أعلاه من البند (1) من هذه المادة من (100%) إلى (0%) في الحالات الاستثنائية ويجوز له تخصيص كافة أصول الصندوق نقداً أو إلى معاملات مربحة قصيرة الأجل بالريال السعودي.

3. يلخص الجدول التالي حدود استثمارات الصندوق:

الحد الأقصى لأصول الصندوق	الحد الأدنى لأصول الصندوق	نوع الاستثمار
%100	%50	أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بما في ذلك الطرح الأولي، و/أو شهادات الإيداع
%50	%0	أسواق الأسهم لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتوافقة مع المعايير الشرعية.
%50	%0	حقوق الأولوية في السوق المالية السعودية
%40	%0	صناديق الاستثمار في الأسهم وصناديق الطروحات الأولية
%40	%0	صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (ريتس)
%40	%0	الصكوك
%30	%0	صفقات المربحة بالريال السعودي ومعاملات قصيرة الأجل، وصناديق المربحات وصناديق اسواق النقد وصناديق الصكوك، وصناديق المتاجرة بالسلع، المطروحة طرحاً عاماً والمرخصة من قبل الهيئة، وصناديق المؤشرات المتداولة (ETF) في السوق السعودي وسوق دول شرق الاوسط وشمال افريقيا

مع مراعاة الحدود المذكورة أعلاه، يلتزم مدير الصندوق باتخاذ قرارات الاستثمار حسب ما يراه مناسباً وفق تقديره المطلق.

(ج): سياسة تركيز الإستثمار

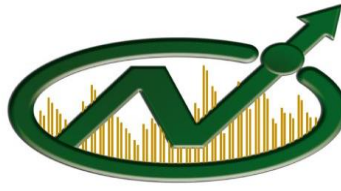
يلتزم مدير الصندوق بالالتزام بالقيود الواردة في المادة 41 من لائحة صناديق الاستثمار أو أي قيود وأحكام أخرى تنص عليها لائحة صناديق الاستثمار

(د): أسواق الأوراق المالية لمعاملات الصندوق:

كل معاملات الصندوق من شراء وبيع الإستثمارات تتم من خلال السوق المالية في المملكة العربية السعودية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(هـ): أنواع المعاملات والأدوات التي يمكن لمدير الصندوق استخدامها بغرض إتخاذ قراراته الإستثمارية.

يقوم مدير الصندوق باختيار البنوك المصدرة لأدوات أسواق النقد والمربحات بناءً على التصنيف الائتماني بحد أدنى فئة (A) والصادر عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني، أو إستثماراً للسيولة بشكل غير مباشر من خلال صناديق المربحة وصناديق



أسواق النقد وصناديق الصكوك المطروحة طرحاً عاماً، والمرخصة من هيئة السوق المالية في السعودية وإشراف هيئة رقابية تطابق معايير ومتطلبات تنظيمية مماثلة لتلك التي تطبقها الهيئة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا") سواء كانت مدارة من قبل مدير الصندوق نفسه أو مدير آخر، والصكوك المصنفة كصكوك ذات درجة استثمارية، ولن يقوم الصندوق بالإستثمار في أدوات غير مصنفة أو من مصدر غير مصنف، وتتم عملية المفاضلة ما بين صناديق المراجعة من خلال قياس الأداء التاريخي للصندوق مقارنة بالمخاطر.

وتجمع عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى مدير الصندوق بين النهج التنازلي والنهج التصاعدي في اتخاذ القرار. ويتولى فريق إدارة محفظة الاستثمار، باستخدام النهج التنازلي، والذي يتضمن تحليل المؤشرات الاقتصادية الهامة على الصعيد الإقليمي والمحلي، ومعدلات الفائدة الحالية والمتوقعة إقليمياً، وحركة القطاعات/الصناعات الإقليمية بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية. ويحلل الفريق كذلك العوامل المتعلقة بالسوق، مثل السيولة التاريخية والمتوقعة، ومستوى التذبذب، إلخ. ويتبع النهج التصاعدي، الذي يتضمن بحثاً جوهرياً (يشتمل على بناء النماذج المالية والتوقعات المالية التفصيلية) لاختيار الفرص الاستثمارية وتكوين المحفظة. كما يقوم فريق إدارة محفظة الاستثمارات التابع لمدير الصندوق بإجراء التقييم الدوري للفرص الاستثمارية لضمان توافق مخصصات المحفظة مع أهداف العوائد طويلة الأمد للصندوق.

الإدارة المرنة هي الاستراتيجية التي يستخدمها مدير الصندوق في إدارة المحفظة، وهي طريقة تتبع أسلوب نشط لإدارة الاستثمارات، أي لا يرتبط بمؤشر السوق أو بتقييد بالأوزان السوقية لأي من شركات أو قطاعات السوق. وإنما يقوم فريق إدارة الأصول بفرز مبدئي للأسهم المتوافقة مع ضوابط الاستثمار الشرعية وذلك بناء على ثلاثة عوامل رئيسية وهي الربحية والقيمة السوقية والتذبذب في السوق، ويعتمد أيضاً على التحليل الرأسي، كما هو موضح في التعريفات، والذي يقوم به فريق المحللين لدى مدير الصندوق. وأخيراً يقوم مدير الصندوق ببناء المحفظة الاستثمارية باختيار الأسهم وأوزانها النسبية في المحفظة الاستثمارية مع تعريف توقعاتهم لسيناريوهات مختلفة لتحديد نقاط الدخول والخروج في الأسهم المختارة واضعاً في عين الاعتبار المخاطر المختلفة وسياسة الاستثمار وحدوده.

وفيما يتعلق بتحليل التقييم للطروحات الأولية فستتم وفقاً لنفس مبادئ التحليل الأساسية، ومن هذا المنطلق تتم مشاركة الصندوق في الطروحات الأولية إذا أظهرت الدراسة التقييمية عائد متوقع للأسهم بعد الطرح في السوق الثانوي. ومن ضمن أسلوب الإدارة المرنة هي الدورة الزمنية القصيرة التي تطبق فيها التحليلات الأنف ذكرها. حيث أن مدير المحفظة يراجع بشكل أسبوعي جميع الأسهم في المحفظة ووضع شركاتها بالإضافة إلى وزنها في المحفظة.

و): أنواع الأوراق المالية التي لا يمكن إدراجها في محفظة الصندوق:

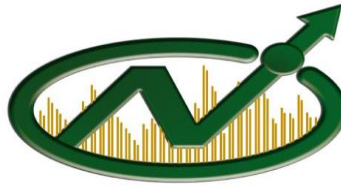
- لن يقوم الصندوق بالإستثمار في أوراق مالية غير التي تم ذكرها
- لن يستثمر الصندوق في أي أوراق مالية لا تتوافق مع المعايير الشرعية المعتمدة من اللجنة الشرعية للصندوق. ويلتزم الصندوق بقيود الإستثمار والمعايير المحددة في لائحة صناديق الإستثمار.

ز): أي قيد آخر على نوع/أنواع الأوراق المالية أو الأصول الأخرى التي يمكن للصندوق الإستثمار فيها:

تقتصر إستثمارات الصندوق على الأوراق المالية المصدرة في المملكة العربية السعودية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ح): الحد الذي يمكن استثمار أصول الصندوق في وحدات صندوق أو صناديق إستثمار يديرها المدير أو مديرو صناديق أخرى:

يحق لمدير الصندوق إستثمار ما لا يزيد عن (25%) من صافي قيمة أصول الصندوق في صندوق استثمار آخر.



ط): صلاحيات صندوق الإستثمار في الإقتراض، وسياسة مدير الصندوق بشأن ممارسة صلاحيات الإقتراض و بيان سياسته فيما يتعلق برهن أصول الصندوق.

في حالة وجود فرص إستثمارية ملائمة في الأسهم بحيث وجد مدير الصندوق أن العائد المتوقع من الفرصة الإستثمارية سيكون أعلى من تكلفة التمويل، فإن الصندوق قد يلجأ الي التمويل بما لا يتجاوز (10%) من صافي قيمة أصول الصندوق، ولفترة لا تزيد عن سنة، بعد الحصول على الموافقة من قبل مجلس إدارة الصندوق، وبما يتوافق مع المعايير الشرعية.

ي): الإفصاح عن الحد الأعلى للتعامل مع طرف نظير.

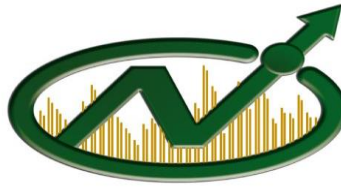
يلتزم مدير الصندوق بالالتزام بالقيود الواردة في المادة 41 من لائحة صناديق الاستثمار أو أي قيود وأحكام أخرى تنص عليها لائحة صناديق الاستثمار

ك): بيان سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر الصندوق:

تتنوع استثمارات محفظة الصندوق من حيث عدد الشركات المستثمر فيها، وتنوع القطاعات، ورسملة تلك الشركات في السوق سواء كانت أسهم مدرجة أو اكتتابات في أسواق الأسهم لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضاً الاستثمار في الصكوك، وذلك بغرض تقليص مخاطر السوق الكامنة في تلك المحفظة.

يستهدف الصندوق الاستثمار في الأوراق المالية التالية ("الأوراق المالية المستهدفة):

- أ. أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.
- ب. الطروحات الأولية في الأسواق المالية.
- ج. حقوق الأولوية في السوق المالية السعودية الرئيسية والموازية ، والدخول في مزادات فترة الأسهم المتبقية خلال فترة طرح حقوق الأولوية.
- د. صناديق الاستثمار في الأسهم المدرجة وصناديق الطروحات الأولية في السوق المالية السعودية وأسواق المال لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتوافقة مع المعايير الشرعية وأهداف الصندوق الاستثمارية.
- هـ. صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (REITs)
- و. صناديق أسواق النقد المطروحة طرحاً عاماً و المتوافقة مع أحكام الهيئة الشرعية للصندوق وفي صفقات المربحة بالريال السعودي مع البنوك السعودية تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي وبنوك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقوم مدير الصندوق بإختيار البنوك المصدرة لأدوات أسواق النقد والمربحات بناءً على التصنيف الائتماني بحد أدنى فئة (A) والصادر عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني، وصناديق المربحات، وصناديق المتاجرة بالسلع ، وصناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، والمدارة من قبل مدير الصندوق (وفي حال استثمار الصندوق في أي صندوق اخر من الصناديق المدارة من قبل مدير الصندوق، فإنه سيتم إعادة دفع رسوم الإدارة لتجنب ازدواج تقاضي الرسوم) أو غيره التي تستثمر في أسواق المال.
- ز. الصكوك كحد أقصى 40% من صافي قيمة أصول الصندوق. ويستهدف الصندوق الاستثمار بالصكوك المصنفة كصكوك ذات درجة استثمارية حسب ما تحدده واحدة من ثلاث من وكالات التصنيف الائتماني الدولية والمصنفة بحد أدنى كالتالي: ستاندرد آند بوررBBB- / موديز / BBB3 فتشBBB- / الصكوك



الاستثمارية تعني أن المصدر لديه القدرة الكافية للوفاء بالتزاماته المالية ونظراً لوجود عدد كبير من مجموعات إصدارات الصكوك / المصدرين التي ليس لها تصنيف إئتماني فسوف يعمل الصندوق على توظيف استثماراته في الصكوك الغير مصنفة بحد أعلى 25% من أصول الصندوق وفقاً لضوابط السياسة الداخلية المتبعة للمخاطر والتي يتم اختيارها على أساس التقييم الداخلي للمخاطر لمدير الصندوق على ان لا يزيد الاستثمار بالصكوك المصنفة والغير مصنفة عن 40% من اصول الصندوق وقت الشراء.

ل): معلومات عن المؤشر الإستراتيجي للصندوق والجهة المزودة ومنهجية وحساب المؤشر. مؤشر الصندوق هو مؤشر آيدل ريتينغز للأسهم السعودية الشرعية IDEALRATINGS SAUDI SHARIAH INDEX - SIF يتم تزويد خدمة بيانات المؤشر من شركة آيدل ريتينغز ، ويمكن للمستثمرين متابعة أداء المؤشر بشكل ربع سنوي على الموقع الإلكتروني الخاص بمجموعة النفيعي للإستثمار.

م): عقود المشتقات والهدف من استخدامها: لايقوم الصندوق بالإستثمار في مشتقات الأوراق المالية.

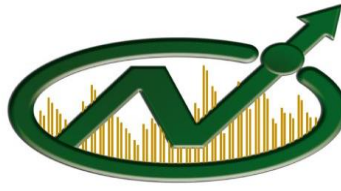
ن): أي إعفاءات تو افق عليها هيئة السوق المالية بشأن أي قيود أو حدود على الإستثمار لا توجد إعفاءات خاصة بقيود الإستثمار.

3): المخاطر الرئيسية للإستثمار:

- أ): يعتبر الإستثمار في الصندوق من فئة الإستثمارات عالية المخاطر، ومن المرجح أن يتعرض صندوق الإستثمار لتقلبات مرتفعه بسبب تكوين إستثماراته، وقد تؤثر سلباً في أداء الصندوق.
- ب): الأداء السابق لصندوق الإستثمار أو الأداء السابق للمؤشر لا يعد مؤشراً على أداء الصندوق في المستقبل.
- ج): لا يوجد ضمان للمالكي الوحدات أن الأداء المطلق لصندوق الإستثمار أو أداءه مقارنة بالمؤشر سوف يتكرر أو يماثل الأداء السابق.
- د): الإستثمار في الصندوق لا يعد إيداعاً لدى بنك.
- ه): يتوجب على المستثمرين مراعاة مخاطر خسارة الأموال عند الإستثمار في صندوق الإستثمار.
- و): فيما يلي قائمة المخاطر الرئيسية المحتملة المرتبطة بالإستثمار في الصندوق، و المخاطر المعرض لها الصندوق وأي ظروف من المحتمل أن تؤثر في قيمة صافي أصول الصندوق و عائداته.

● مخاطر الإفصاح:

تتعلق مخاطر الإفصاح بإمكانية وجود بيانات غير صحيحة في شروط و أحكام صندوق الشامل للأسهم ، أو إغفال بيانات جوهرية فيها. وبالنظر لإعتماد مديرالصندوق بشكل جوهري في إتخاذ قرارالإستثمارعلى المعلومات التي ترد في الشروط و الأحكام التي تصدرها الشركات فإن مخاطر إتخاذ قرار إستثماري غير سليم تظل احتمالاً قائماً. وقد تكون المعلومات العامة التي تتعلق بالنتائج المالية وخطط التوسع المستقبلية للشركات .



المدرجة غير واضحة أو دقيقة. كما أنه من المحتمل وجود بيانات غير صحيحة قد يتم على أساسها إتخاذ قرارات إستثمارية مما قد يؤثر سلباً على الأداء في أصول الصندوق وعلى مالكي الوحدات.

• مخاطر الاستثمار بالصكوك:

ينطوي الاستثمار بالصكوك على عدد من المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة مخاطر انخفاض التصنيف الائتماني مخاطر تقلب أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ، مما قد يؤثر سلباً على استثمارات الصندوق وأدائه وعلى مالكي وحدات الصندوق.

• مخاطر حق الاستدعاء:

تتمتع بعض الصكوك بميزة قابلية الاستدعاء والتي تعطي مصدرها حق طلب استدعاء الصكوك قبل تاريخ استحقاقها ، في مثل تلك الحالات قد تتعرض بعض استثمارات الصندوق في الصكوك إلى صفة الاستدعاء أو الاسترداد بسعر محدد من المصدر وفق حالات محددة قبل تاريخ استحقاقها، الأمر الذي قد يدفع مدير الصندوق إلى اللجوء إلى أصول أخرى قد تكون مستويات عوائدها أقل من مستوى عوائد الأصل المستدعى مما قد يكون له أثر سلبي على أداء الصندوق.

• التوقعات المالية المستقبلية:

توقعات النتائج المالية المستقبلية للشركات، وتوفر العوامل اللازمة لتحقيق العوائد وإستمرارها في المستقبل، تعتبر من الأدوات الهامة التي يبني عليها مدير الصندوق قراراته الإستثمارية. إلا ان تلك التوقعات قد لا تتحقق بالشكل المتوقع، مما قد يؤدي إلى إنحراف نتائج عمليات الصندوق عن التوقعات والتأثير سلباً على أصول الصندوق وقيمة وأسعار وحدات الصندوق، و بالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق وعلى مالكي الوحدات.

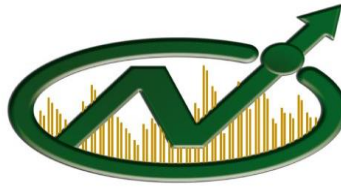
• مخاطر الاستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ينطوي على الاستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاطر ، ومنها مايلي:

- المخاطر السياسية:

قد يتأثر أداء الصندوق بحالات عدم اليقين التي تنتج عن تغييرات سياسية غيرملائمة قد تحدث على نطاق قطري أو إقليمي أو عالمي قد تؤثر سلباً على أداء الأسواق الثانوية وعلى القيمة السوقية للأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق، مما قد يؤثر سلباً على أصول الصندوق و سعر الوحدة و بالتالي على الأداء في الصندوق، وعلى مالكي الوحدات.

- المخاطر الإقتصادية:



تنتج هذه المخاطر عن التغيرات الاقتصادية وظروف السوق وحالات عدم اليقين المصاحبة للتغير في سياسة الحكومات أو عن حالات فرض القيود على حركة إنتقال رؤوس الأموال. أو التغير في القوانين والأنظمة والمتطلبات الضريبية وحالات الركود أو الأزمات الاقتصادية التي تسود الأسواق المختلفة. وبالتالي يمتد التأثير على سوق الأسهم مما قد يؤثر سلباً على الإستثمارات وأسعار الوحدات في الصندوق، و بالتالي على أداء الصندوق وعلى مالكي الوحدات .

- مخاطر التغير في أسعار الصرف:

إذا كانت إستثمارات الصندوق ودفعات شراء الوحدات بعملة غير عملة الصندوق، فإن إستثمارات المشترك قد تتأثر بالنقص نتيجة للتغير في أسعار الصرف، وبالتالي ستتأثر تلك الإستثمارات وقد يؤثر على سعر الوحدة بشكل سلبي. مما قد يؤثر سلباً على الأداء. في الصندوق وعلى مالكي الوحدات .

- مخاطر أسعار الفائدة :

هي المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأوراق المالية التي يستثمر بها الصندوق نتيجة للتغير في أسعار الفائدة. ولذا فإن قيمة الأوراق المالية وأسهم الشركات يمكن أن تتأثر بشكل سلبي بتقلبات أسعار الفائدة. مما قد يؤثر ذلك سلباً على أصول الصندوق وسعر الوحدة، وعلى أداء الصندوق وعلى مالكي الوحدات.

- المخاطر المتعلقة بأحداث معينة :

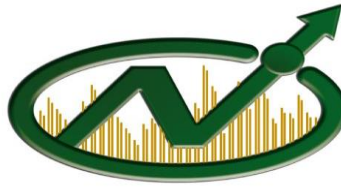
يمكن أن تتأثر إستثمارات الصندوق بعوامل مختلفة، منها عوامل سياسية و إقتصادية، و عوامل تتعلق بالأنظمة والتشريعات أو تتعلق بالسلطات الإشرافية والتنظيمية و الرقابية. كما قد تتأثر بالتغيرات في سياسة الحكومة و نظام الضرائب و أسعار الفائدة. أو قد تتأثر بأحداث معينة تتعلق بالجهة المصدرة للأسهم المستثمر بها. وقد يكون لذلك أثر سلبي على أصول الصندوق وسعر الوحدة، و بالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق وعلى مالكي الوحدات.

• مخاطر الاستثمار في أدوات غير مصنفة:

الاستثمار في أدوات استثمارية غير مصنفة يعرض رأس المال للمخاطر في حال إفلاس أو عدم قدرة الطرف الآخر على السداد بسبب احتمالية الاستثمار مع أطراف أخرى لا تتوفر لديهم الملاءة المالية للوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مع الصندوق مما قد ينعكس بشكل سلبي على أداء الصندوق وانخفاض إستثمارات مالكي الوحدات.

• المخاطر الائتمانية وانخفاض التصنيف الائتماني:

يمكن للصندوق أن يستثمر الفائض النقدي في صفقات أو صناديق مرابحة متوافقة مع الضوابط الشرعية والتي قد تتم مع أطراف أخرى ، وفي حال انخفاض التصنيف الائتماني لتلك الأطراف ، فإن مخاطر الائتمان تنتج عن عدم التزام الطرف الآخر الذي يتعامل معه الصندوق بدفع التزاماته كلياً أو جزئياً في تاريخ الاستحقاق مما يؤثر سلباً على أداء الصندوق وقيمة وحداته.



• خيرة مدير الصندوق:

يعد صندوق الشامل للأسهم من أوائل الصناديق لمدير الصندوق، مما يجعل مدير الصندوق حديثاً في إدارة مثل هذه الصناديق. ونظراً لحداثة عمل الصندوق فإنه لا يوجد سجل أداء سابق يمكن للمستثمرين الإعتماد عليه لتقييم قدرات مدير الصندوق، مما قد يؤثر سلباً على أصول الصندوق وسعر الوحدة و على مالكي الوحدات.

• مخاطر الإعتماد على موظفي مدير الصندوق:

يعتمد مدير الصندوق على العنصر البشري بشكل أساسي خلال إدارته للصندوق، وبالتالي فإن الصندوق قد يتأثر سلباً بخسارة المدراء التنفيذيين والموظفين المرتبطين بأعمال الصندوق وصعوبة توفير بدائل على المستوى ذاته من الخبرة على المدى القصير، مما قد يؤثر بشكل سلبي على أصول الصندوق و سعر الوحدة، و بالتالي على أداء الصندوق، وعلى مالكي الوحدات.

• مخاطر التقلبات المحتملة في سوق الأسهم:

تتعرض أسعار الأسهم في سوق الأسهم السعودية من حين لآخر إلى تقلبات حادة قد تتضمن حركة هبوط حاد ومفاجيء، ولا يمكن تقديم ضمان أو تأكيد للأداء المستقبلي للسوق. كما أن الأداء السابق للسوق لا يعكس ما سيتحقق في المستقبل. كما أنه وبعد إعلان النتائج المالية للشركات فإن السعر السوقي لأسهمها قد يتحرك في اتجاه مخالف لتلك التوقعات، وهذا قد يكون له تأثيراً سلبياً على أصول الصندوق و سعر الوحدة، و بالتالي على أداء الصندوق. وعلى مالكي الوحدات.

• مخاطر الأسواق المحلية والناشئة:

سوق الأسهم السعودية وعدد من اسواق دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعتبر من الأسواق الناشئة التي تتعرض لتقلبات الأسعار بشكل أكبر مما هو سائد في أسواق الأوراق المالية المتقدمة، مما قد يشكل مخاطر على إستثمارات الصندوق في حالة الهبوط الحاد والمفاجيء للقيمة السوقية للأوراق المالية، وهذا قد يكون له تأثير سلبي على أصول الصندوق و سعر وحداته، مما يؤثر سلباً على أداء الصندوق، وعلى مالكي الوحدات.

• مخاطر تأخر الإدراج:

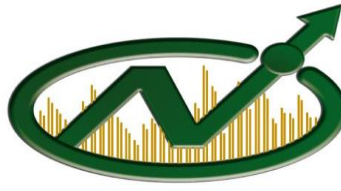
من الممكن أن يحدث تأخير في إدراج أسهم شركة ما تم الإكتتاب في أسهمها خلال فترة الطرح الأولى لفترة غير محددة. وذلك قد يؤدي إلي عدم قدرة الصندوق على الإستفادة من المبالغ التي تم إستثمارها في الطرح الأولى، و قد يكون له تأثير سلبي على أصول الصندوق وسعر الوحدة، وبالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق، و على مالكي الوحدات.

• مخاطر فرص المشاركة في الطروحات الأولية:

يستهدف الصندوق المشاركة في الطروحات الاولية كأداة من الأدوات الإستثمارية التي يستثمر بها الصندوق فقد يواجه الصندوق صعوبات تتعلق بمشاركته في الطروحات الأولية لأسهم الشركات حيث لا يوجد ضمان للصندوق بتلقي الدعوة للمشاركة في الطروحات الأولية مما قد يؤثر سلباً على مالكي الوحدات و على أصول الصندوق.

• المخاطر الائتمانية:

المخاطر الائتمانية، هي تلك التي تتعلق بإحتمال أن يخفق أي من الجهات المتعاقد معها في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع مدير الصندوق، وفقاً للشروط المتفق عليها بينهما. وتنطبق هذه المخاطر على الصندوق في حال إيداع الأموال (بصفة مرابحة أو ما في حكمها) لدى طرف ثالث. أو من خلال الإستثمار في عمليات المرابحة المختلفة. إن أي إخفاق من قبل الجهات التي يتعامل معها



الصندوق قد يكون له تأثير سلبي على أصول الصندوق وسعر الوحدة في الصندوق، وبالتالي قد يؤثر سلباً على أدائه، وعلى مالكي الوحدات.

• **مخاطر الإقراض:**

في الحالات الخاصة التي يقوم فيها الصندوق بالإقراض لغرض تمويل فرص استثمارية ملائمة. قد يتأخر عن سداد المبالغ المقترضة في الوقت المحدد لأسباب خارجة عن إرادة مدير الصندوق، مما قد يترتب على هذا التأخير رسوم سداد أو أن يضطر مدير الصندوق لتسييل بعض استثماراته لسداد القروض، مما قد يترتب على ذلك تأثير سلبي على أصول الصندوق، و أسعار الوحدات و بالتالي قد يؤثر على الأداء في الصندوق وعلى مالكي الوحدات.

• **مخاطر التغيير في التشريعات:**

صناديق الإستثمار، والأصول التي يتم الإستثمار بها معرضة لمخاطر التغيير في التشريعات حيث أن مدير الصندوق سيعمل وفقاً للتشريعات والإجراءات الصادرة من قبل السلطات الرسمية المختصة بالتنظيم والإشراف والرقابة عليها، وقد يتأثر أداء الصندوق سلباً وفقاً لطبيعة التعديلات المفروضة على إدارة الصندوق، مما قد يؤثر ذلك سلباً على أصول الصندوق و أسعار الوحدات، وبالتالي قد يؤثر سلباً على الأداء في الصندوق وعلى مالكي الوحدات.

• **مخاطر مرتبطة بالمعايير الشرعية:**

إن تطبيق المعايير الشرعية على إستثمارات الصندوق تحد بشكل عام من نطاق وعدد الأسهم المتاحة للإستثمار من قبل الصندوق. كما أن الشركات التي يستثمر فيها الصندوق بعد الإستحواذ على أسهمها قد تتجاوز المعايير الشرعية المسموح بها مما يدفع الصندوق للتخلص من أسهم تلك الشركات في أوقات قد تكون

غير ملائمة وقد يحد من نطاق الفرص الإستثمارية المتاحة للصندوق مما قد يؤثر سلباً على أصول الصندوق وسعر الوحدة، وعلى أداء الصندوق، وعلى مالكي الوحدات.

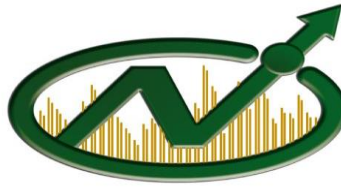
• **مخاطر نتائج التخصيص:**

يستهدف الصندوق المشاركة الطروحات الاولييه كأداء من الأدوات الإستثماريه التي يستثمر بها فقد يقتصر الإكتتاب في الطروحات الأولية على فئات محدودة , و قد يتم تحديد حدود دنيا وعليا للإكتتاب , ولا يتحكم مدير الصندوق بعدد الأسهم التي سيتم تخصيصها , لذلك فان مثل تلك القيود قد تحد من حرية الصندوق في الإكتتاب وحجم التخصيص في أسهم الشركات خلال فترة الطرح الأولي مما قد يؤثر سلباً على سعر الوحدة و على مالكي الوحدات.

• **مخاطر إعادة الإستثمار:**

حيث أن الصندوق سيقوم بإعادة إستثمار الأرباح الموزعة، فإن مبالغ التوزيعات قد لا يتم إستثمارها بنفس الأسعار التي تم عندها شراء الأسهم من الأساس. وبالتالي قد يؤدي إلي إرتفاع تكلفة الشراء، وقد يؤثر ذلك سلباً على أصول الصندوق، مما قد يؤثر سلباً على سعر وحدة الصندوق، و بالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق و على مالكي الوحدات.

• **مخاطر السيولة:**



مخاطر السيولة تعني السرعة والسهولة التي يمكن بهما تحويل الأصول إلى نقد دون حدوث خسارة في قيمتها السوقية. قد تواجه الصندوق مخاطر عدم إمكانية بيع بعض إستثماراته بسبب الظروف الإقتصادية أو بسبب ظروف السوق. كما قد يعاني الصندوق من انخفاض السيولة في حالة أن جزءاً جوهرياً من أصوله يستثمر في أسهم عدد محدود من الشركات. وبشكل أساسي، فإن الصندوق قد لا يتمكن من تسهيل إستثماره مع شركة معينة بسهولة مما يؤثر على الوفاء بمتطلبات الإسترداد في الصندوق، وقد يؤثر ذلك سلباً على أصول الصندوق و سعر الوحدة، و بالتالي على الأداء في الصندوق و على مالكي الوحدات.

• **مخاطر تعليق التداول:**

قد يؤدي تعليق التداول في السوق ككل أو في مجموعة من الأوراق المالية إلى عدم توفر النقد أو فقدان عدد من الفرص الإستثمارية مما، قد يؤثر سلباً على أصول الصندوق و على سعر الوحدة في الصندوق، و بالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق، وعلى مالكي الوحدات.

• **مخاطر تضارب المصالح:**

تنشأ هذه المخاطر في الأوضاع التي تتأثر فيها موضوعية وإستقلالية قرار مدير الصندوق بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهتمه على حساب الصندوق، مما قد يؤثر سلباً على أصول الصندوق و سعر الوحدة، و بالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق و على حاملي الوحدات.

• **مخاطر عمليات الإسترداد الكبيرة:**

قد يجبر تقدم المستثمرين بالصندوق بطلبات إسترداد كبيرة في وقت واحد على أن يقوم الصندوق ببيع الأسهم المملوكة له لتغطية تلك الطلبات وهذا قد يؤثر سلباً على سعر الأسهم أو بيعها قبل تحقيق الهدف الإستثماري منها مما ينعكس بشكل سلبي على أداء الصندوق، و على مالكي الوحدات.

• **مخاطر الإعتماد على التصنيف الإئتماني:**

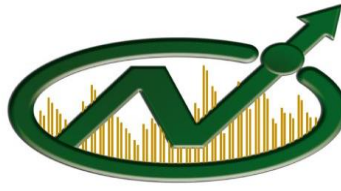
في حالة إنخفاض التصنيف الإئتماني لأي من أدوات أسواق النقد التي يستثمر بها الصندوق، قد يضطر مدير الصندوق إلى التخلص منها. مما قد يؤثر سلباً على أصول الصندوق والذي بدوره سيؤثر على سعر الوحدة، و بالتالي على الأداء في الصندوق و على مالكي الوحدات.

• **مخاطر التقنية:**

يعتمد مدير الصندوق في إدارة الصندوق وحفظ أصول العملاء على إستخدام التقنية من خلال أنظمة المعلومات لديه، والتي قد تتعرض لأي عطل جزئي أو كلي خارج عن إرادة مدير الصندوق، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تأخير في بعض عمليات مدير الصندوق، و التأثير بشكل سلبي على أصول الصندوق و سعر الوحدة، و بالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق، و على مالكي الوحدات.

• **مخاطر الإستثمار في صناديق أخرى:**

تعرض الصناديق الأخرى التي يستهدف الصندوق الإستثمار بها إلى نفس المخاطر الواردة في فقرة "المخاطر الرئيسية للإستثمار في ذلك الصندوق"، مما قد يؤثر سلباً على أصول الصندوق، وسعر الوحدة، وبالتالي قد يؤثر سلباً على الأداء في الصندوق و على مالكي الوحدات.



● **مخاطر الزكاة والضريبة:**

قد يتحمل مالكي الوحدات الآثار الزكوية والضريبية المترتبة على الإشتراك أو الإحتفاظ أو الإسترداد للوحدات بموجب القوانين السارية في البلدان التي يحملون جنسيتها أو رخصة الإقامة فيها أو تعتبر محل إقامة عادية لهم أو موطناً مختاراً. ويتحمل مالكي الوحدات مسؤولية دفع الضريبة والزكاة إن وجدت على استشاراتهم في الصندوق أو على أي زيادة في رأس المال الناشئة عنها. وقد يترتب على ذلك أثر سلبي على أصول الصندوق و سعر الوحدة، و بالتالي قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق وعلى مالكي الوحدات.

● **مخاطر الإعتماد على التصنيف الداخلي:**

حيث أن مدير الصندوق سيقوم بتصنيف وتقييم صناديق المراجعة والصناديق المماثلة التي ينوي الإستثمار بها، الأمر الذي قد لا يكون فيه التصنيف دقيقاً أو صحيحاً، مما قد ينعكس سلباً على أصول الصندوق و إنخفاض سعر الوحدة. وقد يترتب عليه أثر سلبي على أداء الصندوق و على مالكي الوحدات.

● **مخاطر الإستثمار في أسهم الشركات الصغيرة:**

في حال إستثمار الصندوق في أسهم الشركات الصغيرة، قد يتعرض لمخاطر متعلقة بإنخفاض معدل سيولة التداول على تلك الأسهم مقارنة بأسهم الشركات الكبرى ، كما أن أسعارها أيضاً أكثر تقلباً نظراً لصغر حجمها، و بالتالي قد يؤثر ذلك على الصندوق بشكل سلبي بسبب التذبذب في أسعار الأسهم أو إنخفاض أحجام التداول فيها مما ينعكس سلباً على سعر الوحدة وعلى أداء الصندوق و على مالكي الوحدات.

● **مخاطر سجل الأداء المحدود:**

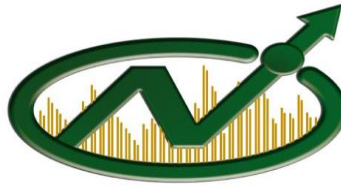
الصندوق جديد في مفهومه، و ليس له سجل أداء سابق، و يعتمد على خبرة مدير الصندوق في إدارة هذا النوع من الإستثمارات. و لا يمكن إعطاء تأكيد بأن أهداف الصندوق الإستثمارية ستتحقق. وقد يكون لذلك تأثير سلبي على أصول وعلى سعر الوحدة في الصندوق، و بالتالي على أدائه، وعلى مالكي الوحدات.

● **مخاطر الكوارث الطبيعية:**

تنشأ هذه المخاطر عن حوادث غير متوقعة ناجمة عن قوى الطبيعة، مثل الزلازل، البراكين، والأعاصير المدمرة، مما قد يترتب عليها خسائر في الأرواح والممتلكات، وتكون ذات تأثير شديد على الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية وتكون فوق إمكانيات مواجهتها قدرة الموارد الوطنية وتتطلب مساعدة دولية. و بالتالي قد يؤثر ذلك سلباً على أصول الصندوق و سعر الوحدة، مما قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق و على مالكي الوحدات.

● **المخاطر المرتبطة بالتداول في اسهم السوق الموازية (نمو)**

- مخاطر شح السيولة و عدم وجود تداول على اسهم معينة لمدة زمنية طويلة.
- مخاطر التقييم غير العادل لبعض الأسهم غير المتداولة بالحجم الكافي.
- مخاطر التذبذب الكبير في اسعار الأسهم.
- مخاطر الشفافية حيث ان إفصاحات الشركات و التزاماتها تعتبر اقل من تلك في السوق الرئيسية، إضافة الي صعوبة الحصول على المعلومات.



○ مخاطر الشركات الصغيرة جداً، حيث أن بعض الشركات قد تكون صغيرة الحجم و محدودة النشاط ما قد يعرضها لمخاطر التركيز على نشاط معين من الممكن ان يواجه صعوبات في حالات إقتصادية ما، إضافة الي تركيزها على موظفين محدودين في أعمالها ما يجعلها عرضة لتغيرات في حال تركهم العمل.

● المخاطر المرتبطة بالإستثمار في الصناديق العقارية المتداولة (الريت REIT).

من الممكن أن يستثمر الصندوق في صناديق الإستثمار العقارية المتداولة، ويرتبط الإستثمار في هذه الصناديق بطبيعة المخاطر المتعلقة بالقطاع العقاري وتركيز الإستثمارات، مخاطر التقلب في قيمة التوزيعات، المخاطر المتعلقة بالمصدر و الطرف النظير، مخاطر ضريبة الدخل، المخاطر التشغيلية وتكاليف صيانة و تطوير العقارات، مخاطر السيولة و صعوبة بيع الأصول بسعر عادل أو بسرعة، المخاطر المتعلقة بالإنشاء و البناء، و المخاطر المتعلقة بالمستأجرين وعدم قدرتهم على الوفاء بالإيجارات المستحقة، و مخاطر عدم وفاء مدير الصندوق بجميع مسؤولياته في متابعة اعمال الصندوق. المخاطر الجيوسياسية، مخاطر متعلقة بالتوافق مع الضوابط الشرعية، عدم وجود ضمانات لفوائد الإستثمار، مخاطر تضارب المصالح، مخاطر عمليات الإسترداد الكبيرة. المخاطر المترتبة على حصول الصندوق على تمويل، مخاطر احتمالية عدم القدرة على تجديد عقد الإيجار عند انتهاء العقد، مخاطر تعليق التداول و الغاء الإدراج، مخاطر تسييل الإستثمارات العقارية، مخاطر تقويم العقارات.

4- معلومات عامة:

أ): الفئة المستهدفة للإستثمار:

الإستثمار في هذا الصندوق ينطوي على درجة مخاطر عالية، ويستهدف تلك الشريحة من المستثمرين الذين يتحملون مثل هذه النوعية من المخاطرة، التي قد تواجه الصندوق، والتي تمت الإشارة إليها بشكل مفصل في الفقرة (3) المخاطر الرئيسية للإستثمار في الصندوق.

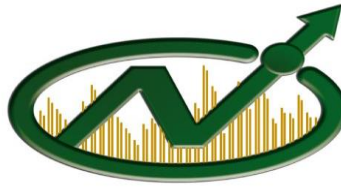
ب): سياسة توزيع الأرباح:

لا ينطبق، حيث يعاد استثمار الأرباح مرة أخرى داخل الصندوق.

ج): الأداء المالي السابق للصندوق مقارنة السنوات الثلاثة الأخيرة

البيان	2017	2018	2019
اجمالي الأصول	5,622,525.84	3,257,930	3,041,786
اقل صافي قيمة الأصول للوحدة	8.6527	8.128	8.0931
اعلى صافي قيمة الأصول للوحدة	9.8305	9.1229	8.7759
عدد الوحدات المصدرة ف نهاية السنه	622,130.08	393,828	345,728
صافي قيمة اصول الصندوق نهاية السنه	5,515,513.06	3,219,401	3,005,934
اجمالي المصاريف	239,451.00	180,823	217,651

أداء الصندوق والمؤشر وفقاً للجدول أعلاه يعكس فترة أداء الصندوق ذو فئة الطروحات الأولية حسب المجال الاستثماري السابق له حتى تاريخ 2019/09/19م.

**أداء السابق الصندوق مقارنة بالمؤشر للسنوات الثلاثة الأخيرة:**

بيان	2017	2018	2019Q1	2019Q2	2019Q3	2019Q4	آخر 12 شهر
الصندوق	-9.10	7.9-	3.34%	0.08%	2.03%	%0.82	%6.36
المؤشر	-8.89	17.12	-1.01	0.81	-3.83	-5.06	%7.31

(*) تأسس الصندوق بتاريخ 2015/04/15م ، لذلك لا يوجد أداء تاريخي خلاف الجدول السابق أعلاه.

(*) تقارير الصندوق متاحة للإطلاع من خلال الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق و موقع السوق السعودية – تداول.

أداء الصندوق والمؤشر وفقاً للجدول أعلاه يعكس فترة أداء الصندوق ذو فئة الطروحات الأولية حسب المجال الاستثماري السابق له حتى تاريخ 2019/09/19م.

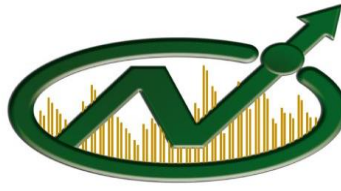
د): حقوق مالكي الوحدات:

- الحصول على نسخة محدثة من شروط و احكام الصندوق و مذكرة المعلومات باللغة العربية بدون مقابل.
- الحصول على التقارير و البيانات الخاصة بالصندوق حسب ما ورد في الفقرة الحادية عشر من شروط و احكام الصندوق، ووفقاً للمادة (71) من لائحة صناديق الإستثمار " تقديم التقارير الي مالكي الوحدات.
- اشعار مالكي الوحدات بأي تغييرات مهمة او واجبة الإشعار في شروط و احكام الصندوق و مذكرة المعلومات و ارسال ملخص بهذا التغيير قبل سريانه وفقاً لنوعه و حسب المدة المحددة في لائحة صناديق الإستثمار.
- الحصول على موافقة مالكي الوحدات من خلال قرار صندوق عادي على اي تغيير اساسي في شروط و احكام الصندوق و مذكرة المعلومات.
- ادارة اصول الصندوق بما يحقق اقصى مصلحة لمالكي الوحدات، وفقاً لشروط وأحكام الصندوق ولائحة صناديق الإستثمار.
- وضع اجراءات اتخاذ القرارات الواجب اتباعها لتنفيذ الجوانب الإدارية للصندوق.
- ادارة اعمال الصندوق واستثمارات المشاركين فيه بأقصى درجات السرية و جميع الأوقات ، وذلك لا يحد من حق السلطة التنظيمية للصندوق (هيئة السوق المالية) في الإطلاع على سجلات الصندوق لأغراض الإشراف النظامي. كما ان تتم مشاركة معلومات مالكي الوحدات الا في الحالات الضرورية اللازمة لفتح حساب المستثمر و تنفيذ عملياته و الإلتزام بالأنظمة المطبقة مع الجهات الرقابية المختصة او اذا كان في مشاركة المعلومات ما يحقق مصلحة لمالكي الوحدات.
- الحصول على نسخة محدثة من شروط و احكام الصندوق و مذكرة المعلومات سنوياً تظهر الرسوم و الأتعاب الفعلية و معلومات الصندوق عند طلبها.
- اشعار مالكي الوحدات كتابيا في حال رغبة مدير الصندوق في انهاء الصندوق قبل مدة لا تقل عن (21) يوماً من التاريخ المزمع انهاء الصندوق فيه دون الإحلال بشروط و احكام الصندوق.
- دفع عوائد الإسترداد خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في شروط و احكام الصندوق وفي لائحة صناديق الإستثمار.
- يحق لمالكي الوحدات استرداد وحداتهم قبل سريان اي تغيير مهم دون فرض اي رسوم استرداد.
- اي حقوق اخرى لمالكي الوحدات تقرها الأنظمة و اللوائح التنفيذية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية و التعليمات السارية بالمملكة العربية السعودية ذات العلاقة.

ه): مسؤوليات مالكي الوحدات.

يقروبو افق مالكو الوحدات بشكل واضح على الآتي:

- لا يقدم مدير الصندوق اي تعهد او ضمان لأداء او ربحية لأي استثمار مدار في الصندوق، و لن يكون على مدير الصندوق اي مسؤولية قانونية او تبعية لأي انخفاض في قيمة الإستثمارات المدارة او انخفاض في اصول الصندوق باستثناء تلك الحالات الناتجة عن الإهمال الجسيم او التعدي او التقصير.



- فيما عدا خسارة مالك الوحدات لإستثماره في الصندوق او جزء منه، لا يكون مالك الوحدات مسؤولاً عن ديون و التزامات الصندوق.
- في حال عدم قيام مالكي الوحدات بتزويد مدير الصندوق بالعنوان البريدي و / أو الإلكتروني و بيانات الإتصال الأخرى الصحيحة بما فيها الإشعارات و كشوفات الحساب المتعلقة باستثماراتهم فبموجب هذا يوافق مالكو الوحدات على تجنب مدير الصندوق و اعفائه من اي مسؤولية، و يتنازل عن جميع حقوقه و اي مطالبات من مدير الصندوق ناشئة بشكل مباشر او غير مباشر من عدم تزويد مالك الوحدات بكشف الحساب و الإشعارات أو أية معلومات اهرى تتعلق بالإشعارات او تلك التي تنشأ عن عدم قدرة مالكي الوحدات على الرد او التأكد من صحة المعلومات او تصحيح اية اخطاء مزعومة في كشف الحساب او الإشعارات أو أية معلومات اخرى.
- اذا كان مالك الوحدات خاضعا لقوانين سلطة غير المملكة العربية السعودية فانه يتعين عليه ان يخضع لتلك القوانين دون ان يكون هناك اي التزام على الصندوق او مدير الصندوق.

و): الحالات التي تستوجب إنهاء الصندوق، و الإجراءات المتعلقة ، وذلك بموجب احكام لائحة صناديق الإستثمار

الحالات التي تستوجب إنهاء صندوق الإستثمار

- رغبة مدير الصندوق في إنهاء الصندوق و عدم استمراره.
- انخفاض صافي قيمة اصول الصندوق عن الحد الأدنى المحدد في اللوائح و التعليمات و التعاميم الصادرة من هيئة السوق المالية.

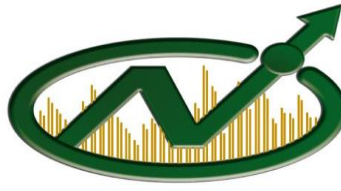
الإجراءات الخاصة بانتهاء الصندوق بموجب احكام المادة (37) من لائحة صناديق الإستثمار

- اذا رغب مدير الصندوق في إنهاء الصندوق العام، فيجب عليه اشعار الهيئة و مالكي الوحدات كتابياً برغبته في ذلك قبل مدة لا تقل عن (21) يوماً من التاريخ المزمع إنهاء الصندوق فيه بعد الحصول على موافقة مجلس ادارة الصندوق، دون الإخلال بشروط و احكام الصندوق.
- يحق لمدير الصندوق إنهاء الصندوق في حال إنخفاض اصول الصندوق بشكل كبير و عدم وجود الجدوى الإقتصادية لتشغيل الصندوق او في اي حالة يرى الصندوق انها تمثل سببا و جها لإنهاء الصندوق مثل: التغيير في الأنظمة و اللوائح التي يخضع لها الصندوق، و تركيز استثمارات الصندوق في عدد قليل من المستثمرين، عدم وجود استثمارات ملائمة للصندوق، تاسيس صناديق بديلة لمديرالصندوق تنشُد نفس الأهداف.
- سيقوم مدير الصندوق بسداد الإلتزامات المستحقة على الصندوق من اصول الصندوق و توزيع المبالغ المتبقية (إن وجدت) على مالكي الوحدات المسجلين في تاريخ التصفية على اساس تناسبي على مالكي الوحدات بنسبة ما يملكه كل منهم من وحدات.
- يعلن مدير الصندوق في موقعه الإلكتروني www.nefae.com والموقع الإلكتروني للسوق www.tadawul.com.sa عن انتهاء مدة الصندوق العام و تصفيته.

ز): يقر مدير الصندوق بأن لديه آلية داخلية لتقويم المخاطر يستخدمها من خلال وحدة إدارة المخاطر بالشركة.

5): مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب:

أ) الإفصاح عن جميع أنواع المدفوعات من أصول صندوق الإستثمار.

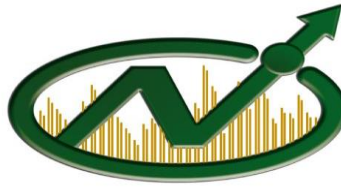


التفاصيل	البند
1.75% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق، و تحتسب يومياً، و تدفع كل 3 شهور لمدير الصندوق.	أتعاب الإدارة
تدفع عند الإسترداد خلال 30 يوماً من تاريخ الإشتراك يتم الإسترداد وفقاً لسعر الإكتتاب يوم التقويم التالي، ناقصاً 0.50% من صافي قيمة الإسترداد ، و تحتسب لصالح أصول الصندوق. لا يوجد رسوم إسترداد بعد 30 يوماً من الإشتراك	رسوم الإسترداد المبكر
0.15% من إجمالي الأصول تحت الحفظ ، بحد أدنى 20,000 ريال سنوياً ، تحتسب يومياً وتدفع شهرياً لأمين الحفظ، السادة: شركة الخير كابيتال السعودية.	رسوم الحفظ
10,000 ريال سعودي سنوياً (مبلغ مقطوع) يتم تسديده دفعة واحدة من أصول الصندوق لصالح أعضاء اللجنة الشرعية، في نهاية العام المالي للصندوق وذلك بعد إصدار تقرير المراجعة و التدقيق الشرعي السنوي للصندوق، و تحتسب يومياً.	أتعاب اللجنة الشرعية
22,942.5 ريال سعودي سنوياً بعد الضريبة المضافة (مبلغ مقطوع) تدفع من أصول الصندوق لصالح مراجع الحسابات، وذلك على دفعتين متساويتين بواقع 50% عند توقيع العقد، و 50% عند استلام القوائم المالية للصندوق، وذلك في نهاية العام المالي، و تحتسب يومياً.	أتعاب مراجع الحسابات
7,500 ريال سنوياً تدفع من أصول الصندوق لهيئة السوق المالية، ، و تحتسب يومياً.	الرسوم الرقابية
5,000 ريال سنوياً يتحملها الصندوق، و تحتسب يومياً.	رسوم النشر تداول
3,500 دولار أمريكي = 13,125 ريال سعودي سنوياً تدفع من أصول الصندوق في بداية العام المالي و تحتسب يومياً.	مصاريف المؤشر الإستراتيجي
تدفع مصاريف الوساطة او اية رسوم تداول اخرى من قبل الصندوق مباشرة بمستويات تحددها الأنظمة او وسيط التعامل في السوق التي يقوم الصندوق بالشراء او البيع فيها. و تتفاوت تلك المبالغ استنادا على معدل تداول اصول الصندوق و حجم العمليات.	مصاريف ورسوم التعامل "الوساطة"
2,000 ريال سعودي لكل عضو مستقل، عن كل إجتماع و بحد أقصى 8,000 ريال سعودي سنوياً للعضوين معاً. يتم خصمها من أصول الصندوق، و تدفع بعد كل جلسة مباشرة، و تحتسب يومياً.	مكافأة العضوين المستقلين بمجلس إدارة الصندوق
يتم تحميلها للصندوق حال وجودها حسب اسعار السوق السائدة و تحسب في كل يوم تقويم و تدفع حسب متطلبات البنك الممول.	مصاريف التمويل المتوافق للشرعية
0.5% من إجمالي قيمة أصول الصندوق سنوياً – تُحتسب و تدفع عند الحصول على الخدمة	المصرفوات و الأتعاب الأخرى الغير متكررة

المصرفوات و الأتعاب الأخرى هي المصاريف المستحقة لأشخاص آخرين يتعاملون مع الصندوق و سيقوم مدير الصندوق بخصم لرسوم و المصرفوات الفعلية الخاصة بالصندوق فقط. كما يمكن الاطلاع على تفاصيل تلك المصاريف في ملخص الإفصاح المالي المدرج في مذكرة المعلومات هذه والذي سوف يتم تحديثها سنوياً من قبل مدير الصندوق وفي تقارير الصندوق. لا ينوي الصندوق تقديم أي حسم على هذه المصاريف أو التنازل عنها .

فيما يلي بيان ل رسوم الإشتراك و الإسترداد التي يدفعها مالكو الوحدات، و طريقة احتساب ذلك المقابل.

التفاصيل	البند
----------	-------



رسوم الإشتراك	1.50% من قيمة الإشتراك أو الإشتراك الإضافي (تؤخذ مرة واحدة عند الإشتراك و/ أو الإضافة).
رسوم الإسترداد المبكر	عند الإسترداد خلال 30 يوماً من تاريخ الإشتراك يتم الإسترداد وفقاً لسعر الإكتتاب يوم التقويم التالي، ناقصاً 0.50% من صافي قيمة الإسترداد ، وتحتسب لصالح أصول الصندوق. لا يوجد رسوم إسترداد بعد 30 يوماً من الإشتراك

- عمولات خاصة : لا توجد أي عمولات خاصة يبرمها الصندوق.

- ضريبة القيمة المضافة: يجب مراعاة احتساب ضريبة القيمة المضافة (نسبة 5%)، حيث يتم احتسابها و إضافتها عند إستحقاق

المصرف المحدد و تحمل على الصندوق بشكل منفصل وفق النسب المحددة لها.

مثال إفتراضي لحساب جميع الرسوم والمصاريف ومقابل الصفقات: بإفتراض رأس المال 10 مليون ريال سعودي، مبلغ

الإستثمار 100,000 ريال وعائد 10% سنوياً.

مبلغ الإشتراك الإفتراضي	
رسوم الإشتراك 1.50% (تدفع مرة واحدة عند الإشتراك)	1,500
رسوم الإدارة 1.75% سنوياً	1750
رسوم الحفظ 20,000 ريال سنوياً	200
أتعاب مراجع الحسابات (21,850 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً	219
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (8,000 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً	80
أتعاب اللجنة الشرعية (10,000 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً	100
رسوم المؤشر الإستشاري (13,125 ريال سعودي) سنوياً	131.25
رسوم مراجعة الهيئة (7,500 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً	75
رسوم السوق المالية السعودية- تداول (5,000 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً	50
إجمالي الرسوم والمصاريف (بدون قيمة الضريبة المضافة)	4,105
صافي مبلغ الإستثمار نهاية السنة	95,895

(*): ملاحظة: المثال أعلاه يفترض أن سعر الوحدة لم يتغير منذ بدء الإشتراك ولمدة عام كامل

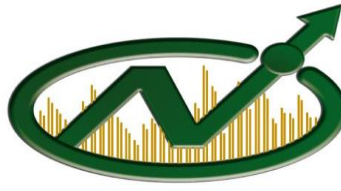
6: التقويم والتسعير:

أ) وصف لطريقة التقويم:

الأصول التي يتضمنها التقويم:

أ. جميع أصول صندوق الاستثمار يجب أن تكون جزءاً من التقويم.

ب. سوف يتبع مدير الصندوق المبادئ الآتية لتقويم أصول الصندوق:



1. إذا كانت الأصول أوقافاً مالية مدرجة أو متداولة في أي سوق أوقاف مالية منظمة أو على نظام تسعير آلي، فيستخدم سعر آخر صفقة تمت في ذلك السوق أو النظام.
 2. إذا كانت الأوراق المالية معلقة، فينبغي تقويمها وفقاً لآخر سعر قبل التعليق، إلا إذا كان هناك دليل قاطع على أن قيمة هذه الأوراق المالية قد انخفضت عن السعر المعلق.
 3. بالنسبة إلى الصكوك غير المدرجة، تستخدم القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفوائد أو الأرباح المتراكمة.
 4. بالنسبة إلى الصكوك المدرجة أو المتداولة في أي سوق أوقاف مالية منظمة أو على نظام تسعير آلي، ولكن ال تسمح ظروف تلك السوق أو ذلك النظام بتقويم الصكوك وفق ما ورد في الفقرة الفرعية (1) المشار إليها أعلاه، فيجوز تقويم تلك الصكوك وفق ماورد في الفقرة الفرعية (3).
 5. بالنسبة إلى صناديق الاستثمار، آخر صافي قيمة أصول منشور لكل وحدة.
 6. بالنسبة إلى الودائع، القيمة الأسمية بالإضافة إلى الفوائد/الأرباح المتراكمة.
 7. أي استثمار آخر، القيمة العادلة التي يحددها مدير الصندوق بناء على الطرق والقواعد التي يوافق عليها أمين الحفظ، وبعد التحقق منها من قبل المحاسب القانوني للصندوق.
- ج. تكون التزامات الصندوق شاملة لكل الالتزامات أياً كان نوعها وطبيعتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
1. جميع القروض والذمم الدائنة.
 2. جميع المصاريف والرسوم المستحقة أو المتراكمة على الصندوق.

طريقة التقويم:

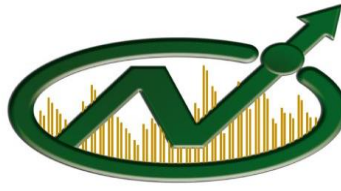
1. يقوم صندوق الاستثمار في كل يوم تقويم، كذلك يتم التقويم على أساس العملة ويكون تحديد التقويم بناء على جميع الأصول التي تضمها المحفظة مخصصاً منها المستحقات الخاصة بصندوق الاستثمار في ذلك الوقت.
2. تعتمد طريقة التقويم على نوع الأصول، وقد يعتمد مدير الصندوق على نظم موثوق فيها فيما يتعلق بتحديد القيم والأسعار وأسعار الصرف.
3. سوف يتبع مدير الصندوق المبادئ أعلاه لتقويم أصول الصندوق
- د. صافي قيمة الأصول لكل وحدة (إجمالي الأصول - المستحقات - المصروفات المتراكمة) / عدد الوحدات القائمة وقت التقويم.
- هـ. سوف يكون تقويم جميع الأوراق المالية بنفس عملة الصندوق وسوف يستخدم مدير الصندوق سعر الصرف الحالي وقت التقويم.

ب) عدد نقاط التقويم وتكرارها:

يتم تقويم أصول الصندوق يومين في الإِسبوع، كل يوم تعامل يومي الإثنين و الأربعاء من كل أسبوع بإستثناء العطل الرسمية لسوق الأسهم السعودية، وذلك بعد إقفال التداول في نهاية يوم التعامل بعد إغلاق سوق الأسهم السعودية، الساعة الرابعة عصراً. ويتم الإعلان عن قيمة الوحدة قبل ظهر يوم العمل التالي. وفي حال إذا وافق يوم التقويم عطلة رسمية سيتم تأجيله إلى أقرب يوم عمل تالي على أن يكون يوم عمل.

ج) الإجراءات المتخذة عند الخطأ في التقويم / التسعير.

في حال التقويم أو التسعير الخاطيء لأي أصل من أصول الصندوق أو الإحتساب الخاطيء لسعر الوحدة سيقوم مدير الصندوق بالتالي:



- توثيق اي تقويم او تسعير خاطيء لأصل من اصول الصندوق او احتساب سعر الوحدة بشكل خاطيء.
- تعويض جميع مالكي الوحدات المتضررين بما في ذلك مالكو الوحدات السابقون عن جميع اخطاء التقويم او التسعير دون تاخير.
- ابلاغ هيئة السوق المالية فوراً عن اي خطأ في التقويم او التسعير بما يشكل نسبة 0.5% من سعر لوحدة و الإفصاح عن ذلك فوراً في الموقع الإلكتروني.لمدير الصندوق و الموقع الإلكتروني لتداول وفي تقارير الصندوق التي يعدها مدير الصندوق وفقاً للمادة (71) من لائحة صناديق الإستثمار.
- يقوم مدير الصندوق بتقديم ملخصاً بجميع اخطاء التقويم و التسعير (إن وجدت) لهيئة السوق المالية و المطلوبة وفقاً للمادة (72) من لائحة صناديق الإستثمار.

(د) طريقة احتساب سعر الوحدة لأغراض تنفيذ طلبات الإشتراك و الإسترداد.

يحسب سعر الوحدة عن الإشتراك و الإسترداد في يوم التعامل بناء على صافي قيمة اصول كل وحدة من وحدات الصندوق عند نقطة التقويم في يوم التعامل ذي العلاقة. و يتم احتساب سعر الوحدة على النحو التالي: (اجمالي قيمة اصول الصندوق- الرسوم و المصاريف و الخصوم - رسوم الإدارة / عدد الوحدات القائمة في يوم التقويم).

(هـ) مكان ووقت نشر سعر الوحدة، وتكرارها.

يعلن مدير الصندوق عن سعر الوحدة من خلال موقع شركة السوق المالية السعودية "تداول" www.tadawul.com.sa وعلى موقع مدير الصندوق www.nefae.com في أول يوم عمل يلي يوم التقويم على أن لا يكون يوم إجازة رسمية في المملكة العربية السعودية.

(7)- التعامل:

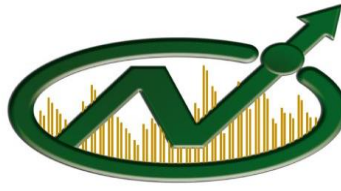
(أ)- تاريخ بدء الطرح الأولي وسعر الوحدة.

بدأ الطرح الأولي لوحدات الصندوق في 1436/7/21 هـ الموافق 2015/05/10 م حتى نهاية يوم الخميس 1436/8/24 هـ الموافق 2015/06/11 م. و يكون سعر الوحدة عند بداية الطرح = 10 ريال سعودي للوحدة.

(ب)- التاريخ المحدد و المواعيد النهائية لتقديم طلبات الإشتراك و الإسترداد

تقديم طلبات الإشتراك: يجوز تقديم طلبات الإشتراك في أي يوم عمل. كل الإشتراكات يجب ان تدفع قبل أو عند الساعة الرابعة عصراً في يوم العمل الذي يسبق يومي التعامل (الإثنين و الأربعاء) من كل اسبوع، وذلك حسب توقيت المملكة العربية السعودية، مدينة جدة. وفي حالة تسليم الطلب أو المبلغ بعد الوقت المحدد أعلاه فسيتم معاملته على أنه طلب ليوم التعامل التالي.

تقديم طلبات الإسترداد: يجوز تقديم طلب الإسترداد في اي يوم عمل في المملكة بشرط تسليم اشعار خطي بالإسترداد او توقيع النموذج الخاص بالإسترداد عن طريق الفروع او القنوات البديلة قبل او عند الساعة 12 ظهراً في يوم العمل بالمملكة الذي يسبق يوم التعامل المستهدف (الإثنين أو الأربعاء) من كل اسبوع على ان يكون يوم عمل بالمملكة، اما الطلبات التي يتم تقديمها بعد الساعة الرابعة عصراً في يوم العمل بالمملكة الذي يسبق يوم التعامل او اذا كان يوم التعامل عطلة رسمية للبنوك او للأشخاص المرخص لهم في المملكة العربية السعودية، فسوف يتم تنفيذ طلبات الإسترداد في يوم التعامل التالي.



ج) إجراءات الإشتراك و الإسترداد و التحويل، بما في ذلك الحد الأدنى للإشتراك و الإسترداد و الحد الأدنى للملكية و مكان تقديم الطلبات و المدة بين طلب الإسترداد و دفع متحصلات الإسترداد.

إجراءات الإشتراك: عند الإشتراك في الصندوق يوقع العميل علي نموذج الإشتراك و الشروط و الأحكام و مذكرة المعلومات عن طريق المركز الرئيسي للشركة و فروعها ، كما يمكنه اجراء ذلك من خلال القنوات البديلة (وهي عن طريق الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق، او الهاتف المعتمد من مدير الصندوق)، و يتم خصم مبلغ الإشتراك من حساب العميل. و يجب على المستثمر الفرد ابراز اثبات شخصية سارية المفعول الصلاحية مثل بطاقة الهوية الوطنية (للسعوديين) او الإقامة (للمقيمين)، و يجب ان يقدم المستثمر ذو الشخصية الاعتبارية (الشركات و المؤسسات) خطابا مختوما من الشركة بالإضافة الي نسخة من السجل التجاري ساري المفعول للشركة بالإضافة الي اي مستندات اخرى حسب نوع الشركة او المؤسسة.

إجراءات الإسترداد: يمكن ان يقدم مالك الوحدات طلبا لإسترداد قيمة الوحدات كليا او جزئيا في اي وقت، وذلك بتسليم اشعار خطي او بتعبئة و تسليم نموذج الإسترداد الذي يمكن الحصول عليه من الفروع او من خلال القنوات البديلة. و يجب ان يقوم المستثمر بابرار الهوية الوطنية او الإقامة سارية المفعول وذلك في حال رغبته بالإسترداد عن طريق الفروع. كما على مالك الوحدات تحديد ما اذا كان يرغب قيمة وحداته كليا او جزئيا . و في حال تقديم مالك الوحدات طلب استرداد جزئي من الصندوق ، ثم حدث انخفاض لقيمة كامل وحداته الي اقل من مبلغ الإسترداد الجزئي المطلوب فان من حق مدير الصندوق رفض عملية الإسترداد

المطلوب تنفيذها في يوم التقويم المستهدف، بدون اي مسؤولية على مدير الصندوق، و بالتالي على المستثمر تقديم طلب استرداد جديد ليتم تنفيذه في يوم التقويم التالي.

اجراءات التحويل بين صندوقين: يمكن اجراء تحويل بين بعض الصناديق المدارة من مجموعة النفيعي للإستثمار على ان يكون مطروحا طرعا عاما و غير محدد المدة . تعتبر عملية التحويل بين صندوقين من الصناديق المدارة من شركة مجموعة النفيعي للإستثمار بمثابة عملية واحدة تتركب من جزأين منفصلين: استرداد و اشتراك. و على هذا الأساس ، يتم تنفيذ عملية الإسترداد طبقا لبند " تقديم طلبات الإسترداد" أعلاه، ثم تتم عملية الإشتراك طبقاً لبند " تقديم طلبات الإشتراك" الخاص بالصندوق الآخر. و عند طلب التحويل، يجب على المستثمر تعبئة نموذج التحويل و تقديمه الي ممثل خدمات العملاء بالفرع مصحوباً بهوية الشخصية غير منتهية الصلاحية او من خلال القنوات البديلة.

الحد الأدنى للملكية:

الحد الأدنى للملكية الأفراد في وحدات الصندوق: 10,000 ريال سعودي

الحد الأدنى للملكية الشركات في وحدات الصندوق: 100,000 ريال سعودي

الحد الأدنى للإشتراك (أفراد): 10,000 ريال سعودي

الحد الأدنى للإشتراك الإضافي (افراد) : 5,000 ريال سعودي

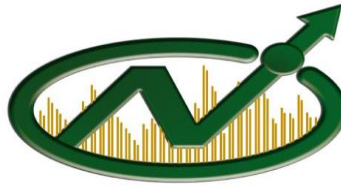
الحد الأدنى للإشتراك (شركات، مؤسسات): 100,000 ريال

الحد الأدنى للإشتراك الإضافي (شركات، مؤسسات) 50,000 ريال

الحد الأدنى للإسترداد (افراد): 10,000 ريال

الحد الأدنى للإسترداد (شركات، مؤسسات): 50,000 ريال

المدة بين طلب الإسترداد و دفع متحصلات الإسترداد:



تدفع عوائد الإسترداد لمالك الوحدات بحد اقصى قبل موعد اقفال العمل في اليوم الخامس التالي لنقطة التقويم التي حدد عندها سعر الإسترداد كحد اقصى.

(د) - سجل مالكي الوحدات:

يعد مدير الصندوق مسؤولاً عن اعداد سجل محدث لمالكي الوحدات، وفقاً لمتطلبات لائحة صناديق الإستثمار، و حفظه في المملكة و يتم التعامل مع هذا السجل بمنتهى السرية. يمثل سجل مالكي الوحدات دليلاً قاطعاً على ملكية الوحدات المثبته فيه. يمكن لمالكي الوحدات الحصول على سجل مالكي الوحدات من مكتب مدير الصندوق او مكتب أمين الحفظ في الصندوق.

(هـ) - إن أموال الإشتراك المتسلمة سوف تستثمر في صندوق اسواق النقد المتوافقة مع الشريعة، و في صفقات المربحة بالريال السعودي المتوافقة مع المعايير الشرعية للصندوق، و المبرمة مع طرف خاضع لتنظيم مؤسسة النقد أو لهيئة رقابية مماثلة للمؤسسة خارج المملكة، إلى حين الوصول الي الحد الأدنى في الصندوق.

(و) - لا يوجد حد أدنى للمبلغ الذي ينوي مدير الصندوق جمعه، و يخضع الحد الأدنى لبدء الصندوق الي لائحة صناديق الإستثمار و تعليمات الهيئة.

(ح) - الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان استيفاء متطلب 10 ملايين ريال سعودي او ما يعادلها كحد ادنى لصافي قيمة اصول الصندوق.

يتبع مدير الصندوق تعليمات الهيئة، كما يتبع المتطلبات الواردة في لائحة صناديق الإستثمار والتعاميم الصادرة من الهيئة فيما يتعلق بالحد الأدنى المتطلب استيفاؤه من صافي قيمة اصول الصندوق، و في حال قل صافي قيمة اصول الصندوق عن 10 ملايين (عشرة ملايين)، سيقوم مدير الصندوق باتخاذ الإجراءات التالية:

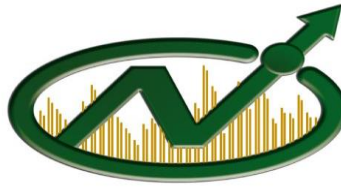
- ابلاغ مجلس ادارة الصندوق بهذا الحدث.
 - متابعة اداء الصندوق و مستوى اصوله بشكل متواصل لمدة ستة اشهر.
 - في حال انقضت فترة الستة اشهر دون تصحيح، سيقوم مدير الصندوق بانهاء الصندوق وفقاً لإجراءات الإنهاء المذكورة في الفقرة الفرعية (و) من الفقرة الرابعة من مذكرة المعلومات.
- علماً بأنه حسب تعميم الهيئة الصادر بتاريخ 1438/05/04 هـ الموافق 2017/02/01 م، تم إعفاء مدراء الصناديق من هذا المتطلب حتى تاريخ 2018/12/31 م.

(ط): الحالات التي يؤجل معها التعامل في الوحدات او يعلق، و الإجراءات المتبعه في تلك الحالات.

تأجيل عمليات الإسترداد:

يجوز لمدير الصندوق تأجيل تنفيذ اي طلب استرداد من الصندوق حتى يوم التعامل التالي في حال تم تعليق التعامل في السوق او او احد الأسواق التي يستثمر فيها الصندوق جزء كبير من اصوله او في الحالات التي يصعب فيها تقديم او بيع الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق او اذا بلغ اجمالي نسبة جميع طلبات الإسترداد لمالكي الوحدات في اي يوم 10% أو أكثر من صافي قيمة اصول الصندوق، سيتم التعامل مع طلبات الإسترداد المؤجلة بالنسبة و التناسب في اقرب يوم تعامل، و سيقوم مدير الصندوق بدفع عائدات الإسترداد الي مالكي الوحدات في اقرب فرصة ممكنة عملياً متصرفاً بحسن نية.

يعلق مدير الصندوق التعامل في وحدات الصندوق في الحالات التالية:



- طلب من هيئة السوق المالية لتعليق الإشتراك و الإسترداد في الصندوق.
- اذا رأي مدير الصندوق بشكل معقول أن التعليق يحقق مصلحة مالكي الوحدات.
- اذا علق التعامل في السوق الرئيسية التي يتم فيها التعامل في الأوراق المالية او الأصول الأخرى التي يملكها الصندوق، اما بشكل عام او بالنسبة الي اصول الصندوق التي يرى مدير الصندوق بشكل معقول انها جوهرية لصافي اصول الصندوق.

ان موافقة المستثمر على هذه الشروط و الأحكام و مذكرة المعلومات يعني موافقة ان تظل سارية المفعول في حال وفاته او عجزه حتى يتقدم ورثته او مديري تركته او او منفذي وصيته او ممثليه الشخصيين او امنائه او خفائه بالمستندات المطلوبة التي يحددها مدير الصندوق في حال كان المستثمر فردا. اما اذا كان المستثمر شخصية اعتبارية، فان مذكرة المعلومات لن تنتهي في حال حدوث شيء مما سبق لأي شريك او مساهم فيها، عليه، يحق لمدير الصندوق تعليق اي معاملات تتعلق بمذكرة المعلومات لحين تسلم الصندوق لأمر صادر عن محكمة مختصة او وكالة او غير ذلك من البيانات الكافية لإثبات صلاحية من سبق ذكرهم قبل السماح لهم بالتصرف في تلك الوحدات.

رفض طلبات الإشتراك:

يمكن لمدير الصندوق رفض اي طلب اشترك في الصندوق عندما يترتب على هذا الإشتراك مخالفة للوائح هيئة السوق المالية او نظام مكافحة غسل الأموال. كما يمكن لمدير الصندوق وقف قبول طلبات الإشتراك اذا كانت زيادة الإشتراكات في الصندوق تؤثر سلبا على مالكي الوحدات الحاليين.

٥): بيان الإجراءات التي يجري بمقتضاها إختيار طلبات الإسترداد التي يتم تأجيلها:

في حال تم تأجيل عمليات الإسترداد، سيتبع مدير الصندوق اجراءات عادلة و منصفة عند اختيار طلبات الإسترداد المطلوب تأجيلها و ذلك وفقاً لمتطلبات المادة الحادية و الستين من لائحة صناديق الإستثمار " تأجيل عمليات الإسترداد". يحق لمدير الصندوق، وفقاً لقراره بعدم إمكانية تقويم أصول الصندوق بشكل يعول عليه، كإقفال سوق الأسهم السعودية في يوم التعامل، يحق له تأجيل تقويم أصول الصندوق و تعليق حق المستثمرين في شراء الوحدات الإستثمارية أو إستردادها على أن لا تزيد فترة التعليق عن يومي عمل من الموعد النهائي لتقديم طلبات

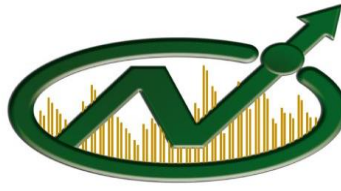
8): خصائص الوحدات:

سيكون هناك نوع واحد من الوحدات في الصندوق متساوية في الحقوق و الواجبات.

9): المحاسبة و تقديم التقارير:

أ): المعلومات ذات الصلة بالتقارير المالية، بما في ذلك الفترات المالية الأولية و السنوية.

- يعد مدير الصندوق التقارير المالية الأولية و تتاح للجمهور، و ذلك بنشرها خلال مدة لا تتجاوز (21) يوم من اصدار تقارير الصناديق التي يستثمر بها.
- يعد مدير الصندوق التقارير السنوية و بما في ذلك القوائم المالية السنوية المراجعة و التقارير السنوية الموجزة و التقارير الأولية وفقاً لمتطلبات الملحق رقم (5) من لائحة صناديق الإستثمار، و يحصل عليها مالك الوحدات عند الطلب بدون اي مقابل. يزويد مدير الصندوق كل مالك وحدات ببيانات صافي قيمة اصول الوحدات التي يمتلكها و سجل صفقاته في وحدات الصندوق خلال (15) يوماً من كل صفقة في وحدات الصندوق يقوم بها مالك الوحدات.



• يرسل مدير الصندوق بيان سنوي الي مالك الوحدات يلخص صفقاته في وحدات الصندوق على مدار السنه المالية خلال (30) يوماً من نهاية السنه المالية، و يحتوي هذا البيان على الأرباح الموزعة (ان وجدت حسب ما ينطبق) واجمالي مقابل الخدمات و المصاريف و الأتعاب المخصوصة من مالك الوحدات و الواردة في شروط و احكام الصندوق و مذكرة المعلومات، بالإضافة الي مخالقات قيود الإستثمار ان وجدت المنصوص عليها في لائحة صناديق الإستثمار او في شروط و احكام الصندوق او في مذكرة المعلومات.

(ب) أماكن ووسائل إتاحة تقارير الصندوق التي يعدها مدير الصندوق.
تتاح التقارير السنوية للصندوق بما في ذلك القوائم المالية المراجعة في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق: (www.nefae.com) و الموقع الإلكتروني للسوق – تداول: (www.tadawul.com.sa) ، ترسل الإشعارات الأخرى ان وجدت على العنوان البريدي و/ أو البريد الإلكتروني و/ أو كرسالة نصية و/ أو الفاكس ، كما هو مبين في وُسجلات مدير الصندوق.

(ج) يقر مدير الصندوق بتوفير القوائم المالية المراجعة للصندوق بنهاية السنه المالية.

(د) يقر مدير الصندوق بتوفير القوائم المالية المراجعة مجاناً عند طلبها من قبل مالكي وحدات الصندوق.

10) مجلس إدارة الصندوق:

(أ) أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق، مع بيان نوع العضوية:
تبدأ مدة تاريخ عضوية المجلس من تاريخ موافقة هيئة السوق المالية و تمتد لمدة سنتان نقابله للتجديد و يتكون المجلس من الأعضاء التالية اسماؤهم.

- علي مفرح الزهراني (رئيس مجلس إدارة الصندوق-غير مستقل)
- الدكتور/ عبد اللطيف محمد عبدالرحمن باشيخ (عضو مستقل)
- مجدي عبدالعزيز أشقر (عضو مستقل)

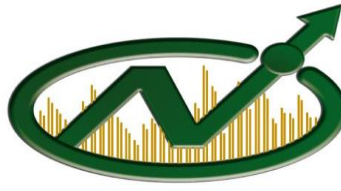
(ب) نبذة عن مؤهلات أعضاء مجلس إدارة الصندوق.

السيد/ علي مفرح الزهراني ، (رئيساً)

الاستاذ علي حاصل على درجة الماجستير في إدارة أعمال في تخصص المالية من جامعة ليستر- بريطانيا بالإضافة إلى درجتي الدبلوم التنفيذي في ريادة الأعمال وشهادة المحلل المالي التقني CFTe بخبرات تتجاوز 22 عاما شغل فيها عدة مناصب قيادية في عدة شركات مالية وتجارية.

وقد بدأت رحلته العملية من شركة أرامكو السعودية لأكثر من 14 عام، لينتقل بعدها إلى القطاع الخاص حيث عمل في عدة شركات استثمارية ومالية مختلفة حتى شهر ديسمبر الماضي حيث انضم لمجموعة النفاية كمدير لإدارة الترتيب والمشورة قبل أن يتم اختياره من قبل مجلس إدارة الشركة في منصب الرئيس التنفيذي.

- الدكتور/ عبد اللطيف بن محمد عبدالرحمن باشيخ (عضو مستقل)



تمتد الخبرة العملية للدكتور/عبد اللطيف بن عبدالرحمن باشيخ، لأكثر من 17 عاماً في المجال الأكاديمي (المحاسبة المالية والإدارية). بالإضافة الى خبراته السابقة في مجالات التخطيط المالي والإستراتيجي وحوكمة الشركات حصل الدكتور/عبد اللطيف باشيخ على درجة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة بورتماوث (2003م) المملكة المتحدة. ودرجة الماجستير في المحاسبة من جامعة شرق إنجوليا في المملكة المتحدة (1999م). وحصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة (1991م). يشغل حالياً منصب أستاذ المحاسبة المشارك، بجامعة الملك عبدالعزيز. وعمل قبل ذلك كمستشار مالي و إقتصادي للعديد من الشركات الإستثمارية والمؤسسات التجارية. قام بتأليف عدد من الكتب العلمية والبحوث الأكاديمية. كما شارك في العديد من الدورات التدريبية في مجالات التخطيط المالي والإستراتيجي وحوكمة الشركات. وهو عضو مشارك في العديد من اللجان الثقافية، والجمعيات والهيئات. الدكتور/عبد اللطيف باشيخ هو عضو (مستقل) في مجلس إدارة صندوق النفيعي للمتاجرة بالأسهم السعودية " المتوافق مع المعايير الشرعية ".

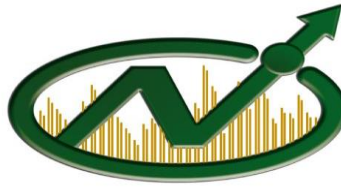
• الأستاذ / مجدي عبدالعزيز أشقر (عضو مستقل)

تمتد خبرة الأستاذ/ مجدي عبدالعزيز أشقر لأكثر من 20 عاماً في العمل المصرفي الإستثماري، وتطوير المنتجات والأعمال. وهو سعودي الجنسية، بموجب هوية وطنية رقم (1005302557) حتى 1441/08/13هـ. تقلد الأستاذ مجدي العديد من المناصب خلال فترة عمله في مجالات الخدمات المصرفية الإستثمارية والتخطيط المالي. حصل على العديد من الشهادات المتخصصة في الإستثمار، و دبلوم في التخطيط المالي، وشهادة مخطط مالي مؤهل من المعهد المصرفي بالرياض. شغل منصب مدير إدارة الثروات، المنطقة الغربية، لدى بنك ساب (2015/11/30م - 2016/11/30م). قبل ذلك عمل مديراً لتطوير الأعمال بالمنطقة الغربية، بنك ساب (2011/04/01م - 2015/11/30م). كما عمل مديراً لدى الفرع الرئيسي، بنك ساب، جدة (2009/4/15م - 2011/04/1م)، ومديراً لتطوير المنتجات لدى بنك ساب، المنطقة الغربية (2007/8/1م - 2009/4/15م)، ومدير لإستشارات العملاء ومدير للثروات والمنتجات بخدمات الإستثمار لدى للبنك الأهلي التجاري (1995م-2007م). شارك الأستاذ/ مجدي في العديد من الدورات التدريبية في المالية، الإستثمار الإسلامي المبيعات، العلاقات العامة، الكمبيوتر، الإقتصاد المصري، اللغة الإنجليزية، إدارة المخاطر مكافحة غسيل الأموال، أمن المعلومات، التعليم الإلكتروني، التمويل الإسلامي، التداول في الأسهم، صناديق الإستثمار، السندات، أسواق النقد. السيد/ مجدي عبدالعزيز أشقر حاصل على شهادة CME1 من هيئة السوق المالية.

ج) وصف أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة الصندوق:

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الصندوق، على سبيل المثال لا الحصر، الآتي:

- الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفاً فيها.
- الإشراف، ومتى كان ذلك مناسباً، المصادقة على أي تضارب مصالح يفصح عنه مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الإستثمار.
- الإجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع مسؤول المطابقة والإلتزام (لجنة المطابقة والإلتزام) لدى مدير الصندوق ومسؤول التبليغ عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لديه، للتأكد من إلتزام مدير الصندوق بجميع اللوائح والأنظمة المتبعه.
- إقرار أي توصية يرفعها المصفي في حالة تعيينه.
- التأكد من إكتمال وإلتزام شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات و المستندات الأخرى ذات العلاقة بلائحة صناديق الإستثمار.
- التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لشروط وأحكام الصندوق، ومذكرة المعلومات و احكام لائحة صناديق الإستثمار



- العمل بأمانه ومصصلحة صندوق الإستثمار، ومالكي الوحدات فيه.
- الموافقة على تعيين المحاسب القانوني بعد ترشيحه من قبل مدير الصندوق.
- تدوين محاضر الإجتماعات التي تبين جميع وقائع الإجتماعات و القرارات التي اتخذها المجلس.

د) تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس إدارة الصندوق

يتم تحميل الصندوق بالمكافآت الخاصة بخدمات المجلس و للمزيد من الإيضاح يرجى مراجعة الفقرة الخامسة (5) من مذكرة المعلومات.

ه) بيان اي تعارض متحقق او محتمل بين مصالح عضو مجلس ادارة الصندوق و مصالح الصندوق.

يجوز لأعضاء مجلس ادارة الصندوق ان يكونوا اعضاء من حين لآخر لصناديق اخرى قد تنشأ اهدافاً استثمارية مماثلة لتلك الخاصة بالصندوق. و لذلك فمن الممكن ان يجد احد اعضاء مجلس ادارة الصندوق في نطاق ممارسته لأعماله انه في موقف ينطوي على تعارض محتمل في الواجبات او المصالح مع واحد او اكثر من الصناديق. وعلى اي حال، ففي تلك لحالات سوف يراعي عضو مجلس الإدارة التزامه بالتصرف بما يحقق اقصى مصالح مالكي الوحدات المعنيين الي اقصى درجة ممكنه عملياً، و عدم اغفال التزامه تجاه عملائه الآخرين عند الإطلاع باي استثمار قد ينطوي على تعارض محتمل في المصالح، وفي الحالات التي تتطلب التصويت سوف يمتنع ذلك العضو عن ذلك. علماً انه الي تاريخ اعداد مذكرة المعلومات، لا يوجد اي نشاط عمل او مصلحة اخرى مهمة لأعضاء مجلس ادارة الصندوق او اعضاء مجلس ادارة الصندوق يحتمل تعارضها مع مصالح الصندوق.

و) مجالس ادارة الصناديق التي يشارك فيها عضو مجلس الصندوق ذي العلاقة.

جميع اعضاء مجلس الإدارة المعنيون للصندوق معينون ايضاً في صندوق النفيعي للمتاجرة بالأسهم السعودية.

11) الهيئة الشرعية:

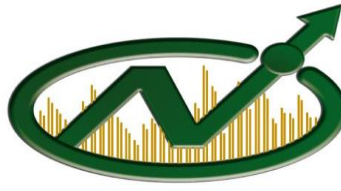
أ) أسماء أعضاء الهيئة الشرعية، ومؤهلاتهم:

الدكتور/ الصادق حماد محمد محمدين (رئيس الهيئة)

مستشار شرعي، ورئيس اللجنة الشرعية للمجموعة. يحمل شهادة الدكتوراه في الشريعة (الفقه المقارن) من جامعة النيلين بالسودان (1999م)، والماجستير في القانون من جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب، ودرجة البكالوريوس في القانون العام من جامعة الرباط، المغرب. يشغل حالياً منصب مستشار شرعي. وله خبرة طويلة في الأبحاث والاستشارات الشرعية لأكثر من 17 عاماً. بالإضافة الي شغله في أعمال الإشراف والرقابة الشرعية وكافة المهام والمسؤوليات المتعلقة بالهيئات الشرعية، عمل في السابق لدى مجموعة دلة البركة كباحث شرعي لأكثر من ثمانية سنوات.

الشيخ /وليد بن محمد السويديان (عضو الهيئة)

مستشار شرعي، وعضو اللجنة الشرعية لمجموعة النفيعي للإستثمار منذ العام 2013م. باحث دكتوراه في التمويل الإسلامي من جامعة Portsmouth – UK . يحمل درجة الدبلوم العالي في دراسات التأمين الإسلامية من معهد التأمين القانوني في لندن CII ، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال العالمي من جامعة Portsmouth – UK. يشغل حالياً منصب مستشار شرعي. له خبرة طويلة في



الأبحاث والاستشارات الشرعية، آخرها عمله مستشار شرعي في بنك الإنماء - السعودية. بالإضافة إلى ذلك عمله لفترة في مجالات الرقابة الشرعية والأبحاث المتعلقة بالاستشارات الشرعية.

ب) أدوار ومسئوليات لجنة الرقابة الشرعية.

- مراجعة مستندات طرح الصندوق بما في ذلك مذكرة المعلومات والشروط والأحكام الصندوق، و الموافقة على أي تعديل لاحق عليها.
- إعداد المعايير الشرعية التي يتقيد بها الصندوق عند الإستثمار.
- الإجتماع إن تطلب الأمر لمناقشة المسائل المتعلقة بالصندوق.
- الرد على الإستفسارات الموجهة من مدير الصندوق و المتعلقة باستثماراته أو تفويض ذلك إلى جهة أخرى.
- مراجعة استثمارات الصندوق بصفة دورية لإصدار شهادة تؤكد التزامه بالضوابط والمعايير الشرعية.

ج): تفاصيل مكافآت أعضاء لجنة الرقابة الشرعية.

سيتم تحميل الصندوق بالأتعاب المالية الخاصة بخدمات الرقابة و الإستشارات الشرعية بمبلغ 10,000 ريال (عشرة آلاف ريال سعودي) على الصندوق

د): تفاصيل المعايير المطبقة لتحديد شرعية الأصول المعدة للإستثمار والمراجعة الدورية لتلك الأصول والإجراءات المتبعه في حال عدم التوافق مع المعايير الشرعية.

على جميع الإستثمارات و استراتيجيات الإستثمار المطبقة من قبل مدير الصندوق أن تكون معتمدة من الهيئة الشرعية.

طبيعة النشاط والصناعة:

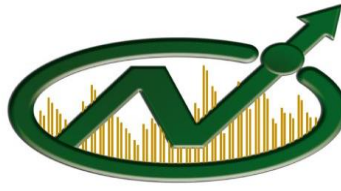
رأت الهيئة الشرعية عدم جواز الإستثمار في الشركات ذات الأغراض التالية:

- ممارسة الأنشطة المالية التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة مثل المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة أو الأدوات المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وشركات التأمين باستثناء ما توافق عليه الهيئة الشرعية.
- إنتاج و توزيع الخمر او الدخان وما في حكمها.
- إنتاج و توزيع اللحوم غير المذكرة.
- ادارة صالات القمار و إنتاج ادواته.
- إنتاج و نشر افلام الخلاعة و كتب المجون و المجالات و القنوات الفضائية الماجنة ودور السينما.
- المطاعم و الفنادق و اماكن اللهو التي تقدم خدمات محرمة مثل بيع الخمر او اي نشاط اخر تقرر الهيئة الشرعية عدم جواز الإستثمار فيه.

المؤشرات المالية:

لا يجوز الإستثمار في اسهم الشركات التي:

- يزيد فيها مجموع الديون (على الغير) عن 49% من القيمة السوقية لأسهم الشركات.
- يزيد مجموع النقد و الودائع فيها عن 30% من القيمة السوقية لأسهم الشركة.
- تكون القروض الربوية وفقاً لميزانيتها اكثر من 33% من القيمة السوقية لأسهم الشركة.



- يزيد فيها الدخل الغير المشروع من مختلف المصادر عن (5%) من الدخل الكلي للشركة سواء كانت هذه المصادر من فوائد ربوية أو مصادر أخرى غير مباحة، شريطة أن يكون هذا الدخل من غير أنشطتها الأساسية، مثل الودائع البنكية، بحيث تكون أنشطة الشركة الأساسية مباحة ولا يقبل أن يكون جزء من نشاطها مجالاً غير مباح مثل بيع الخمور و أن كان يمثل دخله نسبة قليلة، لكن الدخل من غير النشاط الأساسي مثل الدخل الذي ينشأ من الودائع البنكية لأغراض إدارة فائض السيولة و التي لا تمارسها الشركة كنشاط أساسي.
- لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها نقوداً فقط، سواء في فترة الإكتتاب أو بعد أن تزاول الشركة نشاطها أو عند التصفية إلا بالقيمة الإسمية.

التطهير:

- يجب على مدير الصندوق تحديد الدخل غير المشروع و ايداعه في حساب خاص لصرفه في الأعمال الخيرية. و يتم التطهير بشكل ربع سنوي وفق الضوابط التالية المعتمدة من الهيئة الشرعية.
- تحديد إجمالي الدخل الغير المشروع لكل شركة تم الإستثمار فيها.
 - تقسيم إجمالي الدخل الغير المشروع للشركة على العدد الكلي لأسهمها للحصول على حصة الدخل الغير المشروع للسهم.
 - ضرب ناتج القسمة في عدد أسهم الشركة التي تم الإستثمار فيها خلال فترة التطهير ليتم حساب إجمالي الدخل الغير المشروع الناتج من الإستثمار في الشركة.
 - تكرار الخطوة ذاتها لكل شركة تم الإستثمار فيها وتحويله الي حساب الأعمال الخيرية تحت إشراف اللجنة الشرعية.
 - لا يلزم مدير الصندوق التخلص من جزء من عملته أو أجرته، التي هي حق له نظير ما قام به من عمل.

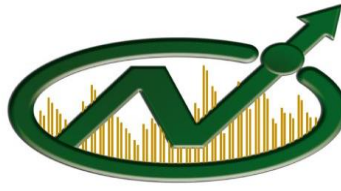
أدوات وطرق الإستثمار:

لا يجوز بيع و شراء الأسهم بأي أداة من الأدوات الإستثمارية التالية:

- عقود المستقبلات
- العقود الأجلة
- الأسهم الممتازة.
- عقود الخيارات.
- عقود المناقلة SWAP
- البيع على المكشوف
- ادوات اخرى تتعلق بدفع او استلام الفوائد.

المراجعة الدورية:

يتم دراسة توافق الشركات المساهمة مع الضوابط الشرعية بشكل ربع سنوي، وفي حال عدم موافقة احدى الشركات المملوكة في الصندوق للضوابط الشرعية مع الأحكام و الضوابط والمعايير الشرعية فسيتم بيعها خلال مدة لا تتجاوز 90 يوما من تاريخ



الدراسة. أما بالنسبة للشركات المدرجة حديثاً فسيتم تضمينها لقائمة الشركات المسموح بها في اليوم التالي من إدراجها في سوق الأسهم السعودية بشرط توافقها مع المعايير الشرعية الموضحة في هذا الملحق.

(12): مدير الصندوق

(أ): إسم مدير الصندوق:

شركة مجموعة النفيعي للاستثمار.

(ب): رقم الترخيص الصادر من هيئة السوق المالية:

شركة مجموعة النفيعي للاستثمار، وهي مرخصة من هيئة السوق المالية ، ترخيص رقم (37-07082) لتقديم خدمات الإدارة، الحفظ ، الترتيب، المشورة، التعهد بالتغطية و التعامل بصفة اصيل ووكيل في الأوراق المالية.

(ج): عنوان مدير الصندوق:

شركة مجموعة النفيعي للاستثمار، المملكة العربية السعودية – جدة. شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز (التحلية سابقاً)، مركز بن حمران، الطابق السابع، مكتب رقم B 704 - ص ب 17381 جدة 21484 - تليفون 6655071 (12) +966 فاكس 6655723 (12) +966 العنوان الإلكتروني: info@nefaie.com / الموقع الإلكتروني: www.nefaie.com.

(د): تاريخ الترخيص:

تم الترخيص لمدير الصندوق بتاريخ ت 1428/8/01 هـ الموافق 2007/08/14 م.

(هـ): بيان رأس المال المدفوع لمدير الصندوق

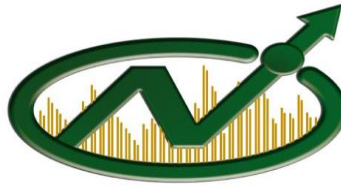
شركة مجموعة النفيعي للاستثمار، هي شركة مساهمة سعودية برأس مال مدفوع قدره خمسون مليون ريال.

(و): ملخص بالمعلومات المالية لمدير الصندوق مع توضيح الإيرادات والأرباح للسنة المالية السابقة (2018م) بالآلاف الريال

البند	2018/12/31 م
اجمالي الدخل من التشغيل	5,722,773
اجمالي المصروفات	(10,832,622)
الزكاة	(516,501)
صافي الخسارة	(5,626,350)

(ز): أسماء أعضاء مجلس إدارة مدير الصندوق وانشطة العمل الرئيسة لكل عضو (بخلاف الأنشطة المرتبطة بأعمال مدير الصندوق).

الإسم	المنصب	العضوية في مجالس أخرى
محمد حسن النفيعي	عضو غير تنفيذي، وغير مستقل	رئيس مجلس الإدارة لمجموعة النفيعي
علي مفرح الزهراني	عضو تنفيذي و غير مستقل.	-
سعد حسن النفيعي	عضو غير تنفيذي وغير مستقل	-
سعيد وليد السوقي	عضو غير تنفيذي وغير مستقل	-



-	عضو غير تنفيذي ، ومستقل	سراج علي الحارثي
عضو تنفيذي مجلس شركة خالد للمعدات الصناعية	عضو غير تنفيذي، و مستقل	خالد محمد باوزير

ح): الأدوار والمسؤوليات والواجبات الرئيسية لمدير الصندوق فيما يتعلق بصندوق الإستثمار

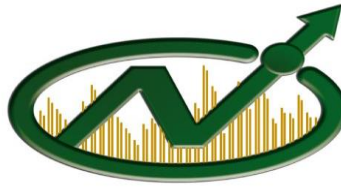
- الإلتزام بجميع الأنظمة و اللوائح التنفيذية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية و التعليمات السارية بالمملكة العربية السعودية ذات العلاقة بعمل الصندوق بما في ذلك متطلبات لائحة صناديق الإستثمار ولائحة الأشخاص المرخص لهم، بما في ذلك واجب الأمانة تجاه مالكي الوحدات، و الذي يتضمن العمل بما يحقق مصالحهم و بذل الحرص المعقول.
- إدارة أصول الصندوق بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لشروط الصندوق و احكامه و مذكرة المعلومات واداء جميع مهماته فيما يتعلق بسجل مالكي الوحدات.
- وضع اجراءات اتخاذ القرارات الواجب اتباعها لتنفيذ الجوانب الإدارية للصندوق، و طرح وحدات الصندوق و عمليات الصندوق.
- التأكد من دقة شروط و احكام الصندوق و مذكرة المعلومات و انها واضحة و كاملة و صحيحة و غير مضللة.
- يعد مدير الصندوق مسؤولاً عن الإلتزام بأحكام لائحة صناديق الإستثمار سواء أدى مسؤولياته وواجباته بشكل مباشر ام كلف بها جهة خارجية بموجب احكام لائحة صناديق الإستثمار ولائحة الأشخاص المرخص لهم.
- يعد مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب احتيال او اهمال او سوء تصرف او تقصير متعمد.
- يعد مدير الصندوق السياسات و الإجراءات لرصد المخاطر التي تؤثر في استثمارات الصندوق، وتتضمن تلك السياسات و الإجراءات القيام بعملية تقويم المخاطر بشكل سنوي على الأقل.
- يطبق مدير الصندوق برنامج مراقبة المطابقة و الإلتزام للصندوق، و يزود الهيئة بنتائج التطبيق بناء على طلبها.

ط) المهام المكلف بها طرف ثالث من جانب مدير الصندوق فيما يتعلق بصندوق الإستثمار.

يتعامل صندوق الإستثمار مع طرف ثالث وذلك للقيام بالمهام المحولة له ، وهم كالاتي:

- أمين الحفظ للقيام بمهام الحفظ
- المحاسب القانوني للقيام بمهام التدقيق و المراجعة،
- الهيئة الشرعية للإشراف و الرقابة على أنشطة الصندوق لضمان توافيقها مع الضوابط الشرعية.

ي) أي نشاط عمل او مصالح اخرى لمدير الصندوق تمثل اهمية جوهرية، او من الممكن ان تتعارض مع أنشطة صندوق الإستثمار يجوز لمدير الصندوق والشركات الأخرى ضمن شركة مجموعة النفيعي للإستثمار القيام من حين لآخر بالتصرف كمدراء صناديق ، او مستشارين للصناديق، او الصناديق الفرعية الأخرى التي تنشأ اهدافا استثمارية مماثلة لتلك الخاصة بالصندوق. ولذلك فمن الممكن ان يجد مدير الصندوق، في نطاق ممارسته لأعماله انه في موقف ينطوي على تعارضات محتملة في الواجبات او المصالح مع واحد او أكثر من الصناديق. وعلى اي حال، ففي تلك الحالات سوف يراعي مدير الصندوق التزاماته بالتصرف بما يحقق أقصى مصالح مالكي الوحدات المعنيين الي أقصى درجة ممكنة عمليا، وعدم اغفال التزاماته تجاه عملائه الآخرين عند الإطلاع بأي استثمار قد ينطوي على تعارضات محتملة في المصالح، علماً أنه الي تاريخ إعداد شروط و احكام الصندوق، لا يوجد اي نشاط عمل او مصلحة اخرى مهمة لأعضاء مجلس ادارة مدير الصندوق او اعضاء مجلس ادارة الصندوق يحتمل تعارضها مع مصالح الصندوق.



ك) الأحكام المنظمة لعزل مدير الصندوق أو إستبداله.

- للهيئة عزل مدير الصندوق فيما يتعلق بصندوق استثماري محدد و اتخاذ اي اجراء تراه مناسباً لتعيين مدير صندوق بديل لذلك الصندوق او اتخاذ اي تدبير اخر تراه مناسباً، وذلك في حال وقوع اي من الحالات الآتية:
- توقف مدير الصندوق عن ممارسة نشاط الإدارة دون اشعار الهيئة بذلك بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم،
 - إلغاء ترخيص مدير الصندوق في ممارسة نشاط الإدارة او سحبه او تعليقه من قبل الهيئة،
 - تقديم طلب الي الهيئة من مدير الصندوق لإلغاء ترخيصه في ممارسة نشاط الإدارة،
 - اذا رأته الهيئة أن مدير الصندوق قد أخل - بشكل تراه الهيئة جوهرياً - بالتزام النظام او لوائحه التنفيذية،
 - وفاة مدير المحفظة الإستثمارية الذي يدير اصول صندوق الإستثمار او عجزه او استقالته مع عدم وجود شخص اخر مسجل لدى مدير الصندوق قادر على ادارة اصول صندوق الإستثمار او اصول الصناديق التي يديرها مدير المحفظة،
 - أي حالة أخرى تري الهيئة - بناء على أسس معقولة - أنها ذات أهمية جوهريّة.

13) أمين الحفظ

أ) اسم أمين الحفظ

شركة الخير كابيتال السعودية، وهي شخص اعتباري مرخص له وفقاً للائحة الأشخاص المرخص لهم بموجب ترخيص رقم (08120-37) وتاريخ 1429-11-19 هـ الموافق 2008-11-17 م.

ب) رقم الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية

شركة الخير كابيتال السعودية هي شركة مرخصة من هيئة السوق المالية ترخيص رقم 08120-37

ج) العنوان المسجل وعنوان العمل لأمين الحفظ

العنوان: شركة الخير كابيتال السعودية، طريق الملك عبدالعزيز، حي الوزارات، مبنى مدارات تاورز، الدور الثامن، ص ب 69410، الرياض
11547، المملكة العربية السعودية، هاتف: +966 11 2155678 فاكس: +966 11 2191270 موقع الكتروني: www.alkhaircapital.com.sa
بريد الكتروني: info@alkhaircapital.com.sa

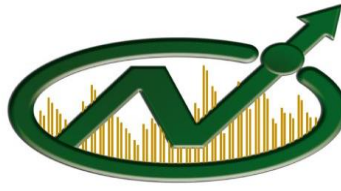
د) تاريخ الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية

ترخيص صادر في 1429/11/19 هـ الموافق 2008/11/17 م.

هـ) الأدوار الأساسية ومسؤوليات أمين الحفظ

- يعد أمين الحفظ مسؤولاً عن التزاماته وفقاً لأحكام لائحة صناديق الإستثمار، سواء قام بتأدية مسؤولياته بشكل مباشر أم مكلف بها طرفاً ثالثاً بموجب أحكام لائحة صناديق الإستثمار أو لائحة الأشخاص المرخص لهم.
- يعد أمين الحفظ مسؤولاً تجاه مدير الصندوق ومالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب احتياله او اهماله او سوء تصرفه المتعمد او تقصيره المتعمد.
- حفظ أصول الصندوق وحمايتها لصالح مالكي الوحدات، وهو مسؤول كذلك عن إتخاذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة فيما يتعلق بحفظ اصول الصندوق.

و) المهام التي كلف بها أمين الحفظ طرفاً ثالثاً



تقوم شركة الخير كإيصال السعودية بدور أمين الحفظ، و سيكون لمدير الصندوق الحق في إسناد هذه الخدمة كلياً أو جزئياً الى وكلاء أو امناء حفظ آخرين في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام السوق المالية و لوائحه التنفيذية في حال سمحت الإتفاقية الموقعه بين أمين الحفظ و مدير الصندوق. عند تكليف أمين الحفظ لطرف ثالث و أكثر أو أي من تابعية بالعمل أميناً للحفظ من الباطن للصندوق، و سيدفع أمين الحفظ أتعاب و مصاريف أي أمين حفظ من الباطن من موارده الخاصة.

ز) الأحكام المنظمة لعزل أمين الحفظ أو إستبداله

لهيئة عزل أمين الحفظ المعين من مدير الصندوق او اتخاذ اي تدبير تراه مناسباً في حال وقوع اي من الحالات الآتية:

- توقف امين الحفظ عن ممارسة نشاط الحفظ دون اشعار الهيئة بذلك بموجب لائحة الأشخاص المرخص لهم.
- الغاء ترخيص امين الحفظ في ممارسة نشاط الحفظ او سحبه او تعليقه من قبل الهيئة.
- تقديم طلب الي الهيئة من امين الحفظ لإلغاء ترخيصه في ممارسة نشاط الحفظ،
- إذا رأت الهيئة أن أمين الحفظ قد أخل - بشكل تراه الهيئة جوهرياً- بالتزام النظام أو لوائحه التنفيذية،
- أي حالة أخرى ترى الهيئة - بناء على أسس معقولة - أنها ذات أهمية جوهريّة،
- كما يجوز لمدير الصندوق عزل أمين الحفظ بموجب إشعار كتابي اذا رأى بشكل معقول أن عزل أمين الحفظ في مصلحة مالكي الوحدات، و يرسل مدير الصندوق فوراً اشعاراً بذلك الي الهيئة و مالكي الوحدات.

14) مستشار الإستثمار:

لم يقم مدير الصندوق بتعيين مستشار إستثمار.

15) الموزع:

لم يقم مدير الصندوق بتعيين موزع.

المحاسب القانوني:

أ) اسم المحاسب القانوني

شركة أسامة عبدالله الخريجي وشريكه

الهاتف +9666600085

ص.ب 15046، جدة 21444

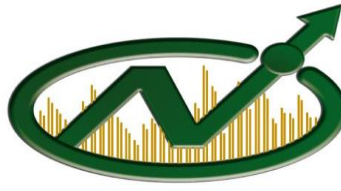
ب): العنوان المسجل وعنوان العمل للمحاسب القانوني

جدة، حي الأندلس، شارع المدينة، خلف برج العيسائي للسيارات.ص.ب. 20135 جدة 21455 المملكة العربية السعودية مبنى

البرج طريق المدينة جدة هاتف: 920027014

العنوان الإلكتروني: info@khalidcpa.com / الموقع الإلكتروني: www.khalidcpa.com

ج): الأدوار الأساسية ومسؤوليات المحاسب القانوني:



مسؤولية المحاسب القانوني تتمثل في إبداء الرأي على القوائم المالية إستناداً الي اعمال المراجعة التي يقوم بها و التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، و التي تتطلب إلتزام المحاسب بمتطلبات أخلاقيات المهنة و تخطيط و تنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. تتضمن مسؤوليات المحاسب القانوني أيضاً القيام بإجراءات الحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ و الإيضاحات الواردة في القوائم المالية. بالإضافة الي تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة و معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة، بالإضافة الي تقييم العرض العام للقوائم المالية.

16) معلومات أخرى:

أ): السياسات والإجراءات التي ستتبع لمعالجة تعارض المصالح و أي تعارض مصالح محتمل و/ أو فعلي، سيتم تقديمها عند طلبها دون مقابل.

ب): المعلومات المتعلقة بالتخفيضات والعمولة الخاصة وشرح سياسة مدير الصندوق بشأن التخفيضات والعمولات الخاصة. يحق لمدير الصندوق أن يرم ترتيبات عمولة خاصة تكون محصورة في سلع و خدمات قد يحصل عليها مدير الصندوق على ان تكون متعلقة بتنفيذ صفقات نيابة عن صندوق الإستثمار أو بتقديم ابحاث لمصلحة الصندوق وفقاً لللائحة الأشخاص المرخص لهم.

ج) المعلومات المتعلقة بالزكاة والضريبة

يقوم مدير الصندوق بدفع ضريبة القيمة المضافة المحتسبة على كافة الخدمات بنسبة 5% من قيمة الخدمة/الخدمات، ولا يدفع مدير الصندوق مبلغ الزكاة عن مالكي الوحدات.

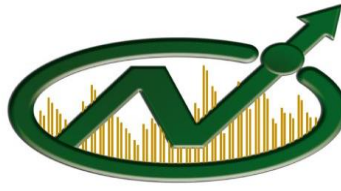
د) معلومات وتفاصيل إجتماع مالكي الوحدات.

الظروف التي يدعى فيها الي عقد إجتماع لمالكي الوحدات:

لمدير الصندوق الدعوة لعقد إجتماع لمالكي الوحدات و ذلك في الحالات التالية:

- مبادرة من مدير الصندوق،
- طلب كتابي من أمين الحفظ، ويقوم مدير الصندوق بالدعوة لإجتماع مالكي الوحدات خلال (10) أيام عمل من تسليم ذلك الطلب من أمين الحفظ .
- طلب كتابي من مالك أو أكثر أو أكثر من مالكي الوحدات الذين يملكون مجتمعين او منفردين اكثر من 25% على الأقل من قيمة وحدات الصندوق، و يقوم مدير الصندوق بالدعوة لإجتماع مالكي الوحدات خلال (10) أيام عمل من تسليم ذل الطلب من مالك او مالكي الدعوات.

إجراءات الدعوة الي عقد إجتماع مالكي الوحدات.



تكون الدعوة لإجتماع مالكي الوحدات عن طريق ارسال اشعار الي جميع مالكي الوحدات و امين الحفظ قبل عشرة ايام على الأقل من تاريخ الإجتماع وبمدة لا تزيد عن (21) يوماً قبل الإجتماع، و سيحدد الإعلان و الإشعار تاريخ الإجتماع و مكانه ووقته والقرارات المقترحة، و يجب على مدير الصندوق حال ارسال اشعارا الي مالكي الوحدات بعقد اي اجتماع لمالكي الوحدات ارسال نسخه منه الي الهيئة. و لا يكون اجتماع مالكي الوحدات صحيحا الا اذا حضره عدد من مالكي الوحدات يملكون مجتمعين 25% على الأقل من قيمة وحدات الصندوق العام.

طريقة تصويت مالكي الوحدات و حقوق التصويت:

يجوز لكل مالك وحدات تعيين وكيل له لتمثيله في اجتماع مالكي الوحدات، وملكك الوحدات او وكيله الإدلاء بصوت واحد في اجتماع مالكي الوحدات عن كل وحدة يملكها وقت الإجتماع . كما يجوز لمدير الصندوق عقد اجتماعات مالكي الوحدات و الإشتراك في مداولاتها و التصويت على قرارها بواسطة وسائل التقنية الحديثة، كما يجوز ارسال مستندات الإجتماع و اتخاذ القرارات الناتجة عن الإجتماع عن طريق وسائل التقنية الحديثة.

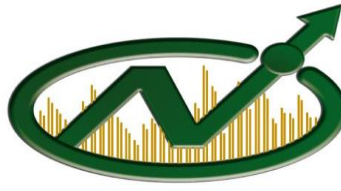
هـ) معلومات عن الإجراءات المتبعة لإنهاء و تصفية صندوق الإستثمار.

- إذا رغب مدير الصندوق في انهاء الصندوق العام ، فيجب عليه إشعار الهيئة و مالكي الوحدات كتابياً برغبته في ذلك قبل مدة لا تقل عن (21) يوماً من التاريخ المزمع انهاء الصندوق العام فيه، دون الإخلال بشروط و أحكام الصندوق و مذكرة المعلومات.
- إشعار الأطراف ذات العلاقة التعاقدية مع الصندوق عن إنهاء الصندوق.
 - البيع التدريجي لأصول الصندوق.
 - سداد الإلتزامات المستحقة على الصندوق من أصول الصندوق وتوزيع المبالغ المتبقية على مالكي الوحدات المسجلين في تاريخ التصفية على اساس تناسبى على مالكي الوحدات بنسبة ما يملكه كل منهم من وحدات.
 - إزالة معلومات الصندوق من موقع مدير الصندوق و موقع تداول.

و) الإجراءات الخاصة بمعالجة الشكوى

إذا كان لدى مالك الوحدات أي شكوى متعلقة بالصندوق ينبغي عليه إرسالها الي شركة مجموعة النفيعي للإستثمار من خلال موقع مدير الصندوق على شبكة الإنترنت (www.nefae.com) أو عن طريق الإتصال الهاتفي على هاتف رقم +966 12 6655071.

كما يقدم مدير الصندوق نسخة من سياسات و اجراءات مدير الصندوق لمعالجة شكاوى العملاء وعند طلبها خطياً من مدير الصندوق دون أي مقابل. و في حال لم يتم تسوية الشكوى من قبل مدير الصندوق، يحق للمشارك ايداع شكواه لدى هيئة السوق المالية – إدارة شكاوى المستثمرين، كما يحق للمشارك ايداع الشكوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بعد مضي مدة (90) يوم تقويبي من تاريخ ايداع الشكوى لدى الهيئة، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكوى بجواز ايداعها لدى اللجنة قبل إنقضاء المدة. سيتم تقديم الإجراءات الخاصة بمعالجة الشكاوى عند طلبها دون مقابل.



ز) الجهة القضائية المختصة بالنظر في أي نزاع ناشيء من أو عن الإستثمار في صناديق الإستثمار هي لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية .

ح) قائمة البيانات المتاحة لمالكي الوحدات:

تشمل القائمة المستندات التالية:

- شروط و أحكام الصندوق
- ملخص المعلومات الرئيسية
- العقود المذكورة في مذكرة المعلومات و شروط و أحكام الصندوق.
- القوائم المالية لمدير الصندوق.

ط) ملكية اصول الصندوق

يقر مدير الصندوق بأن أصول صندوق الإستثمار مملوكة لمالكي الوحدات مجتمعين (ملكية مشاعة) وليس لمدير الصندوق او مدير الصندوق من الباطن او امين الحفظ او امين الحفظ من الباطن او مقدم المشورة او الموزع اي مصلحة في اصول الصندوق او اي مطالبة فيها، الا اذا كان مدير الصندوق او مدير الصندوق من الباطن او امين الحفظ او امين الحفظ من الباطن او مقدم المشورة او الموزع مالكاً لوحدات الصندوق، وذلك في حدود ملكيته، او كان مسموحاً بهذه المطالبات بموجب احكام لائحة صناديق الإستثمار و افصح عنها في شروط و احكام الصندوق او مذكرة المعلومات.

ي) معلومة اخرى معروفة، او ينبغي ان يعرفها مدير الصندوق او مجلس ادارة الصندوق بشكل معقول، وقد يطلبها بشكل معقول مالكو الوحدات الحاليون او المحتملون او مستشارهم المهنيون، او من المتوقع ان تتضمنها مذكرة المعلومات التي سيتخذ قرار الإستثمار بناء عليها.

حتى تاريخ اعداد هذه النشرة لا يوجد اي معلومات اضافية تساهم في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار لمالكي الوحدات الحاليون أو المحتملون أو مدير الصندوق او مجلس الصندوق او المستشارون المهنيون و لم يتم ذكرها.

ك) إعفاءات من قيود لائحة صناديق الإستثمار وافقت عليها هيئة السوق المالية ما عدا التي ذكرت في ياسة الإستثمار و ممارساته.

لم يقوم مدير الصندوق بطلب أي إعفاءات من قيود لائحة صناديق الإستثمار.

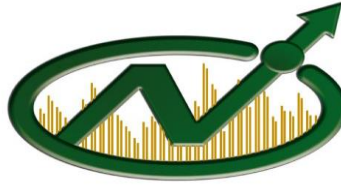
ل) سياسة مدير الصندوق فيما يتعلق بحقوق التصويت المرتبطة بأي أصول للصندوق العام الذي يديره يقوم مدير الصندوق بالإفصاح في موقعه الإلكتروني وموقع السوق المالية الإلكتروني عن السياسات المتعلقة بحقوق التصويت التي يتبعها.

Al-Nefae Investment Group Co.

CMA License (37-07082)

C.R: 4030182674

Closed Joint Stock Company. Capital
(60) Million S.R

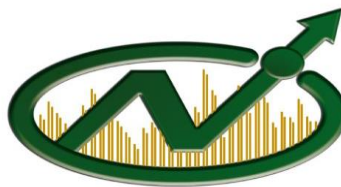


شركة مجموعة النفيعي للاستثمار

ترخيص هيئة السوق المالية رقم (07082-37)

سجل تجاري: 4030182674

شركة مساهمة مغلقة, رأس المال (60) مليون ريال سعودي

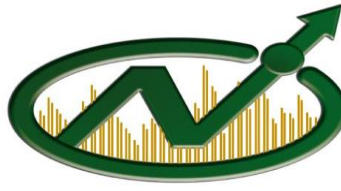


تحديث ملخص الإفصاح المالي في الصندوق بتاريخ 2020/07/14م

ملخص الإفصاح المالي - "ملحق رقم (1)"

التفاصيل	البند
1.50% من قيمة الإشتراك أو الإشتراك الإضافي (تؤخذ مرة واحدة عند الإشتراك و/ أو الإضافة).	1- رسوم الإشتراك
1.75% من صافي قيمة أصول الصندوق سنوياً تحتسب يومياً، وتدفع كل 3 شهور لمدير الصندوق.	2- رسوم الإدارة
عند الإسترداد خلال 30 يوماً من تاريخ الإشتراك يتم الإسترداد وفقاً لسعر الإكتتاب يوم التقويم التالي، ناقصاً 0.50% من صافي قيمة الإسترداد ، وتحتسب لصالح أصول الصندوق. لا يوجد رسوم إسترداد بعد 30 يوماً من الإشتراك	3- رسوم الإسترداد المبكر
0.15% من إجمالي الأصول تحت الحفظ ، بحد أدنى 20,000 ريال سنوياً ، تحتسب يومياً وتدفع شهرياً لأمين الحفظ، السادة: شركة الخير كابيتال السعودية.	4- رسوم حفظ
10,000 ريال سعودي سنوياً (مبلغ مقطوع) يتم تسديده دفعة واحدة من أصول الصندوق لصالح أعضاء اللجنة الشرعية، في نهاية العام المالي للصندوق وذلك بعد إصدار تقرير المراجعة و التدقيق الشرعي السنوي للصندوق، وتحتسب يومياً.	5- أتعاب اللجنة الشرعية
22,942.5 ريال سعودي سنوياً بعد الضريبة المضافة (مبلغ مقطوع) تدفع من أصول الصندوق لصالح مراجع الحسابات، وذلك على دفعتين متساويتين بواقع 50% عند توقيع العقد، و50% عند استلام القوائم المالية للصندوق، وذلك في نهاية العام المالي، وتحتسب يومياً.	6- أتعاب مراجع الحسابات
7,500 ريال سنوياً تدفع من أصول الصندوق لهيئة السوق المالية، وتحتسب يومياً.	7- الرسوم الرقابية
5,000 ريال سنوياً يتحملها الصندوق، وتحتسب يومياً.	8- رسوم نشر المعلومات على موقع تداول.
13,125 ريال سعودي سنوياً تدفع من أصول الصندوق في بداية العام المالي وتحتسب يومياً.	9- مصاريف إعداد المؤشر الإستشاري
حسب تداولات الصندوق في عمليات شراء و بيع الأوراق المالية وفقاً للأسعار السائدة لدى الوسطاء المرخصين. وسيتم الإفصاح عن القيمة الفعلية في نهاية السنة المالية.	10- مصاريف التعامل
2,000 ريال سعودي لكل عضو مستقل، عن كل إجتماع و بحد أقصى 8,000 ريال سعودي سنوياً للعضوين معاً. يتم خصمها من أصول الصندوق، وتدفع بعد كل جلسة مباشرة، وتحتسب يومياً.	11- مكافأة العضوين المستقلين بمجلس إدارة الصندوق
حسب الأسعار السائدة في السوق.	12- مصاريف تمويل الصندوق
0.5% من إجمالي قيمة أصول الصندوق سنوياً – تُحتسب وتدفع عند الحصول على الخدمة	13- المصروفات والأتعاب الأخرى

ملاحظة: المصاريف تقديرية، وسيتم خصم المصاريف الفعلية و سيتم ذكرها في التقرير السنوي للصندوق.

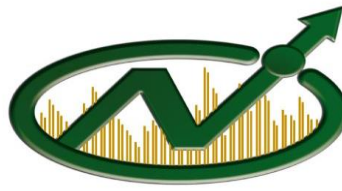
**مثال لإحتساب الرسوم**

تم تحديث مثال احتساب الرسوم بتاريخ 2020/07/14م

المصاريف التي يتم تحميلها على الصندوق على أساس مبلغ الإشتراك الإفتراضي، وبإفتراض مبلغ رأس مال الصندوق هو 10 مليون ريال (عشرة مليون ريال سعودي)، مبلغ الإستثمار 100,000 ريال وعائد 10% سنوياً.

100,000	مبلغ الإشتراك الإفتراضي
1,500	رسوم الإشتراك 1.50% (تدفع مرة واحدة عند الإشتراك)
1750	رسوم الإدارة 1.75% سنوياً
200	رسوم الحفظ 20,000 ريال سنوياً
120	أتعاب مراجع الحسابات (12,000 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً
80	مكافأة اعضاء مجلس الإدارة (8,000 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً
100	أتعاب اللجنة الشرعية (10,000 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً
131.25	رسوم المؤشر الإسترشادي (13,125 ريال سعودي) سنوياً
75	رسوم رقابة الهيئة (7,500 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً
50	رسوم السوق المالية السعودية- تداول (5,000 ريال) مبلغ مقطوع سنوياً
190	ضريبة القيمة المضافة
4,196.00	إجمالي الرسوم و المصاريف
105,804.00	صافي مبلغ الإستثمار نهاية السنة

(*) ملاحظة: المثال أعلاه يفترض أن سعر الوحدة لم يتغير منذ بدء الإشتراك ولمدة عام كامل



تم تحديث ملخص الإفصاح المالي للصندوق بتاريخ 2020/02/03م

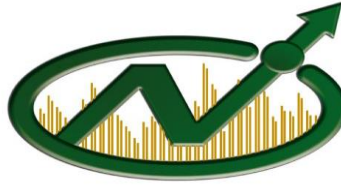
العمولات و الأتعاب الفعلية المحدثة لعام 2019م مقارنة بإجمالي الأصول في الصندوق (ر.س).

بيان المصاريف في الصندوق	2019	2018	نسبة المصاريف لإجمالي الأصول
أتعاب الإدارة	53,520	65,555	1.76%
عمولات تداول	24,334	6,330	0.80%
مصاريف الحفظ	20,000	15,478	0.66%
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	8,000	8,000	0.26%
اتعاب مهنية (مراجع خارجي)	14,939	15,000	0.49%
اتعاب الهيئة الشرعية	10,000	10,000	0.33%
رسوم المؤشر الإسترشادي - S&P	13,125	26,250	0.43%
رسوم رقابية	7,500	7,500	0.25%
رسوم تداول	5,000	5,000	0.16%
ضريبة القيمة المضافة	6,758	7,639	0.22%
الإجمالي	163,176	166,752	5.36%

المصدر: البيانات المالية المدققة للصندوق 2018م

الرسوم والمصاريف المدفوعة بنهاية 2019م كنسبة مئوية من إجمالي المبلغ المستثمر

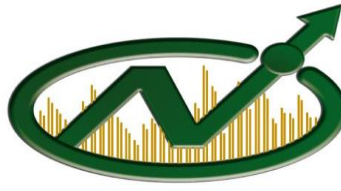
النوع	الرسوم والمصاريف كنسبة من المبلغ المستثمر %	القيمة ريال سعودي
اجمالي المبلغ المستثمر بنهاية 2019م		3,143,129.20
أتعاب الإدارة	1.70%	53,520
عمولات تداول	0.77%	24,334
مصاريف الحفظ	0.64%	20,000
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	0.25%	8,000
اتعاب مهنية (مراجع خارجي)	0.48%	14,939
اتعاب الهيئة الشرعية	0.32%	10,000
رسوم المؤشر الإسترشادي - S&P	0.42%	13,125
رسوم رقابية	0.24%	7,500
رسوم تداول	0.16%	5,000
ضريبة القيمة المضافة	0.22%	6,758
اجمالي الرسوم والمصاريف 2019م	5.19%	163,176



مقارنة أداء الصندوق مع أداء المؤشر بنهاية عام 2019م

المؤشر/ الصندوق	2018	2019	نسبة التغير
مؤشر آيدل ريتينغز للأسهم السعودية الشرعية	1033.70377	1156.80864	11.91%
صندوق الشامل للأسهم (سعر الوحدة)	8.1746	8.6945	6.36%
مؤشر تاسي	7827	8389	7.18%

- المصدر: البيانات المالية المدققة للصندوق 2019م.
- أن الأداء السابق للصندوق أو الأداء السابق للمؤشر لا يدل على ما سيكون عليه أداء الصندوق مستقبلاً.
- إن الصندوق لا يضمن لمالكي الوحدات أن أداء الصندوق أو اداؤه مقارنة بالمؤشر سيتكرر أو يكون مماثلاً للأداء السابق.
- أداء الصندوق والمؤشر وفقاً للجدول أعلاه يعكس فترة أداء الصندوق الشامل حسب المجال الاستثماري السابق له حتى تاريخ 2020/02/3م.
- تمت الاتفاقية مع مؤشر آيدل ريتينغز للأسهم السعودية الشرعية بتاريخ 2019/9/19م.



"ملحق رقم (2)"

المعايير الشرعية للصندوق

الأحكام والضوابط المتعلقة بالنشاط:

يجب أن يقتصر الإستثمار على الشركات التي يكون غرضها مباحاً مثل إنتاج السلع والخدمات النافعة والتجارة والصناعة وما إلى ذلك. ولا يجوز الإستثمار في الشركات التي يكون مجال نشاطها الرئيسي ما يلي:

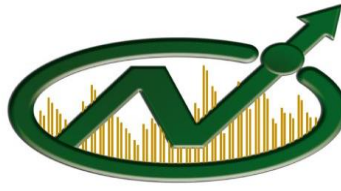
1. ممارسة الأنشطة المالية التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كالبنوك التي تتعامل بالفائدة الربوية و شركات التأمين التقليدية.
2. إنتاج وتوزيع الخمر والدخان و لحوم الخنزير ومشتقاتها أو اللحوم الغير مذبوحة على الطريقة الشرعية.
3. إدارة صالات القمار وأنتاج أدواته.
4. إنتاج و نشر الأفلام و الكتب و المجلات و القنوات الفضائية الإباحية و دور السينما.
5. المطاعم و الفنادق التي تقدم خدمات محرمة كبيع الخمر أو غيره و كذلك أماكن اللهو.
6. أي نشاط آخر تقرر للجنة الشرعية عدم جواز الإستثمار فيه.

الأحكام والضوابط المتعلقة بأدوات الإستثمار:

تخضع الشركات التي يكون غرضها مباحاً مثل إنتاج السلع والخدمات النافعة والتجارة والصناعة وما إلى ذلك لتحليل الميزانية الإضافية وفقاً للضوابط التالية:

1. لا يجوز الإستثمار في أوراق مالية لشركة تكون نسبة السيولة المستثمرة في أدوات قصيرة الأجل كودائع بنكية أو أوراق مالية بفائدة ربوية وفقاً لميزانيتها يساوي أو يزيد عن (30%) من إجمالي موجوداتها.
2. لا يجوز الإستثمار في أوراق مالية لشركة يساوي أو يزيد حساب المدينون فيها عن (49%) من إجمالي موجوداتها.
3. لا يجوز الإستثمار في أوراق مالية لشركة يتجاوز فيها الدخل الغير المشروع من مختلف المصادر عن (5%) من الدخل الكلي للشركة سواء كانت هذه المصادر من فوائد ربوية أو مصادر أخرى غير مباحة، شريطة أن يكون هذا الدخل من غير أنشطتها الأساسية، مثل الودائع البنكية، بحيث تكون أنشطة الشركة الأساسية مباحة
4. ولا يقبل أن يكون جزء من نشاطها مجالاً غير مباح مثل بيع الخمر و أن كان يمثل دخله نسبة قليلة، لكن الدخل من غير النشاط الأساسي مثل الدخل الذي ينشأ من الودائع البنكية لأغراض إدارة فائض السيولة و التي لا تمارسها الشركة كنشاط أساسي.
5. لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجوداتها نقوداً فقط، سواء في فترة الإكتتاب أو بعد أن تزاوّل الشركة نشاطها أو عند التصفية إلا بالقيمة الإسمية.

الضوابط المتعلقة بالتطهير:



يجب على مدير الصندوق تحديد الدخل الغير المشروع سنوياً وفق التقرير الشرعي الدوري للصندوق ثم إيداعه في حساب خاص لدى جهة خيرية مرخصة لصرفه في الأعمال الخيرية ذات النفع العام مثل جمعية التوعية و التأهيل الإجتماعي "واعي"، و يتم التطهير حسب الآتي:

1. تحديد إجمالي الدخل الغير المشروع لكل شركة تم الإستثمار فيها.
2. تقسيم إجمالي الدخل الغير المشروع للشركة على العدد الكلي لأسهمها للحصول على حصة الدخل الغير المشروع للسهم.
3. ضرب ناتج القسمة في عدد أسهم الشركة التي تم الإستثمار فيها خلال فترة التطهير ليتم حساب إجمالي الدخل الغير المشروع الناتج من الإستثمار في الشركة.
4. تكرار الخطوة ذاتها لكل شركة تم الإستثمار فيها وتحويله الي حساب الأعمال الخيرية تحت إشراف اللجنة الشرعية.
5. لا يلزم مدير الصندوق التخلص من جزء من عمولته أو أجرته، التي هي حق له نظير ما قام به من عمل.

المراجعة الدورية:

يتم دراسة توافق الشركات المستثمر بها مع الأحكام و الضوابط والمعايير الشرعية بعد إعلان القوائم المالية لكل ربع سنه، وفي حال عدم تقييد أي من الشركات التي تشكل أوراقها المالية جزء من أصول الصندوق بالمعايير الشرعية فسيتم بيعها خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين من تاريخ إنتهاء المراجعة الدورية. أما بالنسبة للشركات المدرجة حديثاً فسيتم تضمينها لقائمة الشركات المسموح بها في اليوم التالي من إدراجها في سوق الأسهم السعودية بشرط توافيقها مع المعايير الشرعية الموضحة في هذا الملحق.